صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

بن غفير يهدده في زنزانته... وعائلته مصدومة

مـــــروان البـــــرغوثي فـــــي خطـــــر

قبل مناقشة قانون المالية :

توتر بين النواب و الحكومة

10

الثلاثاء 19 أوت 2025 /عدد 741

تحت مجهر "24/ 24" : المحاسبة خيار وطني

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

5

انتشار الجرائم في تونس

الاسرة فقدت السيطرة على أبنائها وتركت امر "تربيتهم" لوسائل التواصل الاجتماعي

7

اصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم

نحو اصدار نصّ بخصوص انتداب من طالت بطالتهم

4

الافتتاحية

محمد بن محمود

نتنياهو على طريق الانتحار السياسي

بينما تتسارع الأحداث في قطاع غزة وتتعاظم التحديات السياسية والدبلوماسية، يصر رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على المضي قدماً في حربه ضد القطاع، متحدياً كل التحذيرات والضغوط الدولية والمحلية. ورغم اتساع رقعة المعارضة له داخل إسرائيل وخارجها، ورغم الانتقادات المتزايدة من دول كانت تدعمه في السابق، يواصل نتنياهو تنفيذ خطط الحرب في غزة، مصراً على ما يسميه إنهاء المهمة. ومع تكشف أبعاد هذا الإصرار، يبدو أن نتنياهو يسير في طريق لا يمكن التراجع عنه، حتى وإن كانت نهايته السياسية تلوح في الأفق، وهي نهاية قد تكون أقرب مما يظن.

منذ بداية العمليات العسكرية في غزة، ازدادت الانتقادات الداخلية والخارجية لسياسات نتنياهو، وتزايدت الاحتجاجات الشعبية في المدن الإسرائيلية ضد الحرب التي لا تُرى لها نهاية قريبة. هذه الاحتجاجات لم تقتصر على المعارضين التقليديين لحكومة الاحتلال، بل شملت قطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، بما في ذلك أفراد من معسكر اليمين، وحتى من كانوا في وقت سابق من الداعمين الأقوياء لنتنياهو. عائلات الجنود الإسرائيليين الأسرى في غزة كانت من أبرز الفئات التي دعت إلى وقف الحرب، حيث اعتبرت أن استمرار العمليات العسكرية يعرض حياة أبنائهم للمزيد من الخطر، كما يعقّد فرص التفاوض لإعادتهم. وقد تزامن هذا مع تزايد القلق داخل الجيش الإسرائيلي، حيث بدأت تظهر خلافات حادة بين نتنياهو وعدد من كبار الضباط، بمن فيهم رئيس الأركان، حول جدوى استمرار الهجوم، في ظل تزايد الخسائر البشرية وضغوط المجتمع الدولي.

لكن الأزمة الداخلية لنتنياهو لا تقتصر على المعارضة الشعبية أو الخلافات مع المؤسسة العسكرية. فقد بدأت عزلة إسرائيل الدبلوماسية تتسارع بشكل غير مسبوق. في خطوة غير متوقعة، قررت ألمانيا، التي كانت تعتبر أحد أقوى حلفاء إسرائيل في أوروبا، تعليق مبيعات الأسلحة التي يمكن استخدامها في الحرب ضد غزة، اعتراضاً على السياسات الإسرائيلية التي أدت إلى تدهور الوضع في القطاع. هذه الخطوة جاءت ضمن سلسلة من الانتقادات والضغوط الدولية التي تواجهها إسرائيل منذ بدء الحرب، حيث باتت دول عديدة، بما في ذلك حلفاء تقليديون لإسرائيل، توجه انتقادات حادة لسياسات نتنياهو وتطالب بوقف الهجوم على غزة. مجلس الأمن الدولي، بدوره، عقد جلسة طارئة لمناقشة الوضع في غزة، في وقت يتصاعد فيه القلق من تداعيات هذه الحرب على الاستقرار الإقليمي، وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط برمتها.

على الصعيد الإنساني، أصبحت الأزمة في غزة أكثر تعقيداً، حيث يواجه مليونا فلسطيني في القطاع وضعاً كارثياً بسبب الحصار المستمر والقصف العنيف. مع تدمير البنية التحتية المدنية في غزة، من مستشفيات ومدارس ومرافق مياه، أصبح الوضع مهدداً لحياة مئات الآلاف من المدنيين. التقارير الدولية، بما في ذلك من الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة، تشير إلى أن خطر المجاعة يهدد حياة كثيرين في القطاع، في وقت تزداد فيه صعوبة الحصول على المساعدات الإنسانية بسبب الحصار العسكري. وفي ظل هذه الظروف، يستمر الهجوم الإسرائيلي على غزة، مع تأكيد نتنياهو على أنه لا يتراجع حتى تحقيق أهدافه، رغم الكلفة الإنسانية الضخمة لهذا القرار. وفي الوقت نفسه، يعرّض استمرار القتال حياة الأسرى الإسرائيليين في غزة للمزيد من المخاطر، حيث يعقّد الهجوم العسكري فرص التفاوض لإطلاق سراحهم.

إصرار نتنياهو على المضي قدماً في الحرب رغم هذه الكلفة البشرية والسياسية يعكس تصميماً غريباً على تحقيق أهدافه العسكرية والسياسية، دون النظر إلى العواقب المستقبلية. وقد يراه البعض أنه يراهن على البقاء في السلطة بأي ثمن، محاولاً تجنب المساءلة على خلفية الاتهامات الموجهة له بشأن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة. هذا النوع من الحسابات الشخصية، وفقاً للعديد من المراقبين، قد يدفع نتنياهو إلى اتخاذ قرارات لا تأخذ في اعتبارها مصلحة إسرائيل أو حتى استقرارها السياسي. في واقع الأمر، يبدو أن سياسة الهروب إلى الأمام هي التي توجه قراراته حالياً، حيث يسعى للتمسك بموقفه العسكري حتى لو كانت الثمن هو تدمير سمعة إسرائيل على الساحة الدولية، وزيادة عزلتها السياسية والاقتصادية.

في الوقت ذاته، يبدو أن الشعبية الداخلية لنتنياهو قد تآكلت بشكل كبير، حيث تشير التقارير إلى أن الشارع الإسرائيلي لم يعد يؤيد حكومته بنفس القوة التي كان عليها في السابق. إن الاحتجاجات الواسعة ضد الحرب تشير إلى تراجع دعم شرائح كبيرة من المجتمع الإسرائيلي لنتنياهو، بما في ذلك بعض الشخصيات التي خدمت في حكوماته السابقة. هذا التراجع الشعبي يقابله تآكل في الدعم العسكري والسياسي له داخل المؤسسة الأمنية، حيث لا يبدو أن هناك اتفاقاً داخلياً على ضرورة استمرار العمليات العسكرية في غزة. وعلى الرغم من هذه المؤشرات الواضحة، يواصل نتنياهو تمسكه بالقرار العسكري، مما يزيد من انقسام المجتمع الإسرائيلي حول هذه القضية المصيرية.

وضع نتنياهو الآن في مواجهة خيارين لا ثالث لهما: إما أن يرضخ للضغوط الداخلية والخارجية، ويتراجع عن الحرب، مما قد يسرع من سقوطه السياسي، أو أن يواصل مسار الحرب حتى ينهار الدعم الداخلي والدولي بشكل كامل، وهو ما قد يؤدي إلى نهاية مفاجئة لمسيرته السياسية. الواقع أن طريق نتنياهو أصبح معبداً بالمعوقات، ولا يبدو أن هناك مخرجاً سهلاً له من هذا المأزق.

في الختام، من الواضح أن بنيامين نتنياهو يسير بخطى ثابتة نحو نهاية محتومة، وهي نهاية قد تكون أكثر من مجرد سقوط سياسي عادي. إذا استمر في هذا الطريق، فإن نهاية مسيرته ستكون أكثر من مجرد هزيمة سياسية؛ بل ستكون انهياراً شاملاً لسمعة إسرائيل على الساحة الدولية، وستتركها في عزلة غير مسبوقة في تاريخها الحديث، مع إرث من الدماء والدمار الذي سيظل يلاحقها لسنوات طويلة.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

في جلسة جهوية استشارية مخصصة لقطاع النقل بتوزر

حلحلة ملف رخص التاكسيات و"اللواج"

وافقت اللجنة الجهوية الاستشارية للنقل بتوزر على مجموعة من مطالب الانتفاع بالامتياز الجبائي لاقتناء عربات تاكسي فردي و لواج ونقل ريفي، بعد النظر في مجمل المطالب المقدّمة في سياق عمل اللجنة الدوري.

وتشمل المطالب التي تمت الموافقة عليها 6 مطالب مؤهلة لاقتناء عربات للاستعمال كتاكسي فردي و6 مطالب لاقتناء عربات للاستعمال كلواج و 3 مطالب لاقتناء عربات نقل ريفي، في حين رفضت اللجنة مطلبين للاحتفاظ برخصة لواج ومطالب تغيير رخص نقل عمومي غير منتظم باستعمال النقل الريفي إلى رخص لواج.

كما نظرت اللجنة في مجموعة من المسائل المتّصلة بالنقل العمومي غير المنتظم للأشخاص، ومنها عدم الموافقة على مكتوب والي المنستير المتعلق بإبداء الرأي في توسيع منطقة جولان سيارة نقل عمومي للأشخاص من نوع لواج في حين أقرت استشارة وزارة النقل في ما يتعلق بمطالب رخص تاكسي فردي ببلدية حزوة ودراسة مطالب جديدة للتمتع برخص نقل عمومي غير منتظم تاكسي فردي.

محمد المبروك السلامي

للنهوض بمنظومة الانتاج الحيواني بقبلي

إمضاء اتفاقية شراكة بهدف توفير مخزون تعديلي من الأعلاف الخشنة

أمضى الديوان الوطني للأعلاف وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي وعدد من ممثلي الهياكل المهنية الفلاحية والشركات الأهلية اتفاقية تعاون تهدف للنهوض بمنظومة الانتاج الحيواني عبر توفير مخزون استراتيجي وتعديلي من الأعلاف الخشنة بالجهة، وتقضي الاتفاقية تدخل الديوان الوطني للأعلاف لتزويد هذه المجامع والشركة الأهلية بكمية من الأعلاف الخشنة (القرط والتبن) بأسعار تفاضلية، ويتولى الديوان متابعة وصول هذه الأعلاف مباشرة للمربين بهدف الضغط على كلفة الانتاج الحيواني وضمان تزويد المربين الأعلاف بأسعار مقبولة.

كما ستساعد هذه الاتفاقية في التصدي للاحتكار والتدخلات التي من شأنها تضخيم أسعار الأعلاف الخشنة.

ويعمل الديوان الوطني لتربية الماشية وتوفير المرعى على دعم التوجه نحو تثمين المخلفات الواحية بقبلي باعتبارها تمثل موردا هاما للاعلاف البديلة ذات القيمة الغذائية العالية التي تساعد بدورها المربين في الضغط على كلفة الإنتاج.

محمد المبروك السلامي

في جلسة باشراف والي توزر

الاستعدادات لإنجاح العودة المدرسية

خصصت الجلسة التي أشرف عليها شاهين الزريبي، والي توزر ، بمقر البلدية، للإستعداد لإنجاح العودة المدرسية والجامعية والتكوينية 2026-2025 وضمان جميع المتطلبات الضرورية لذلك. وقد قدم المندوب الجهوي للتربية عرض مرئي حول العودة المدرسية، تضمن مدى تقدم إنجاز مختلف المشاريع المبرمجة أو التي يتواصل إنجازها بالمؤسسات التربوية بالولاية، إضافة لعمليات التعهد والصيانة بهذه المؤسسات و التي يتم تنفيذها بالتنسيق والشراكة مع كل الأطراف المعنية، كما تطرق للإستعدادات المتخذة من طرف كافة مصالح المندوبية لإنجاح هذا الموعد الهام من جميع الجوانب و الوقوف على أبرز الإشكاليات المسجلة وخاصة المتعلقة بإنجاز المشاريع والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها، ومن ذلك تأخر إعداد بعض الدراسات وعزوف المقاولات عن المشاركة في طلبات العروض.

كما تمت الإشارة إلى جاهزية مؤسستي التعليم العالي بالولاية لإستقبال الطلبة سواء فيما يتعلق بالترسيم أو الإلتحاق بالحي الجامعي أو الإنطلاق الفعلي للدروس، مع الدعوة للتنسيق مع الأطراف المعنية لتدارك بعض النقائص خاصة من حيث النظافة والصيانة. وفي التدخلات تم إبراز النقائص والإشكاليات والصعوبات المسجلة في كل ما يتصل بالشأن التربوي بالجهة والدعوة لضرورة تلافيها بالتعاون مع كل المعنيين وخاصة من حيث حلحلة وضعية المشاريع المعطلة سواء بالنسبة للإحداثيات الجديدة للبنايات أو الصيانة.

وتم التأكيد في الجلسة على الحرص على التسريع في نسق إنجاز كل المشاريع والحرص على إتمامها في أفضل الظروف وأيسر الآجال وتفقد المباني والأسوار التابعة للمؤسسات التربوية والحرص على تدارك الإخلالات التي يمكن أن تشكّل خطرا على التلاميذ والإطار التربوي، وإجراء معاينات ميدانية في الغرض والقيام بما هو مستوجب في الغرض. كما تم الوقوف على الجاهزية التامة لمختلف الوحدات الأمنية، لتأمين عودة مدرسية وجامعية وتكوينية في أحسن الظروف وأفضلها، وتلافي كل ما من شأنه أن يمس بحسن سير هذا الموعد الهام.

وتم وضع برنامج للنقل المدرسي وتسخير كل الإمكانيات لذلك بما يضمن أفضل الظروف لنقل التلاميذ والطلبة، وقد تمت دعوة مصالح الشركة الجهوية للنقل "القوافل" لإتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لتأمين عمليات النقل والعمل على إحكام تنظيم السفرات وصيانة الحافلات وتنفيذ تدخلات نظافة إستثنائية شاملة بمحيط وداخل المؤسسات التربوية والعمل على رفع الفضلات بأنواعها. وحسن إستعداد مصالح الإدارة الجهوية للبريد لكل ما يتعلق بمشمولاتها بخصوص العودة المدرسية والجامعية والتكوينية للسنة الدراسية 2026-2025 والحرص على تزويد السوق بالمواد المدرسية وتكثيف عمليات الرقابة في هذا المجال، مع التنسيق في ذلك مع كل الأطراف من مراكز بيداغوجية ومكتبات وغيرها، لضمان حماية المستهلك من كل ما شأنه أن يُخل بشفافية ونزاهة المعاملات مع ضمان جودة الخدمات المدرسية والجامعية والتكوينية، وخاصة من حيث نوعية الأكلة المقدمة للتلاميذ والطلبة والمتكونين وظروف إقامتهم والدعوة لمتابعة الموضوع بالتنسيق بين الأطراف ذات الصلة.

وتمت الدعوة لمواصلة وتكثيف برامج التحسيس والتوعية في مجال السلامة المرورية بالمؤسسات التربوية بمشاركة جميع الأطراف المتداخلة وتكثيف التنسيق بين السلط الجهوية والمحلية ومديري المؤسسات التربوية والجامعية والتكوينية ومختلف الأطراف الإدارية والمهنية ومكونات المجتمع المدني ذات العلاقة لتلافي كل الإخلالات المسجلة ومعالجتها بالسرعة والنجاعة المطلوبتين.

محمد المبروك السلامي

تحت شعار "الاكتشاف المبكر أمل الحياة "

قافلة صحية بنابل للتقصي المبكر للسرطان

سماح باشا

نظمت الإدارة الجهوية للصحة بنابل و المستشفى المحلي بالهوارية بالشراكة مع الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري والجمعية التونسية لمكافحة سرطان الرئة، والجمعية التونسية للقابلات قافلة صحية لتقصي الأمراض السرطانية تحت شعار "الاكتشاف المبكر أمل الحياة "، وذلك بمدرسة الأمانة بصاحب الجبل بمعتمدية الهوارية من ولاية نابل.

وقال المدير الجهوي للصحة بنابل الدكتور سامي بودوارة في تصريح لمراسلة "24/24" بالجهة ان القافلة الصحية تضم عيادات مجانية في تقصي جميع السرطانات منها سرطان الثدي وعنق الرحم، الرئة، القولون، والبروستاتا. إلى جانب حصص تثقيفية وتوعوية حول التغذية ونمط العيش السليم أمنها 60 اطارا طبيا وشبه طبي من القطاعين العام والخاص.

وأضاف بودوارة انه تم رصد عدد من الحالات المشتبه باصابتها سيتم توجيهها إلى المستشفى الجامعي الطاهر المعموري لاستكمال مراحل العلاج ومتابعة الحالات التي تتطلب تدخلا جراحيا بعد إجراء التشخيص.

ومن جانبه اكد الدكتور حاتم هويمل المندوب الجهوي للديوان الوطني للاسرة والعمران البشري بسوسة ونابل على اهمية التقصي المبكر للسرطانات الانثوية والوقاية منها وذلك عبر الفحص الذاتي للثدي مرة كل شهر والفحص السريري مرة في السنة، واجراء مسحة عنق الرحم مرة كل سنتين، وذلك للوقاية من امراض سرطانات الثدي وعنق الرحم.

اصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم

نحو اصدار نصّ بخصوص انتداب من طالت بطالتهم

صابر الحرشاني

تلوح في الأفق مؤشرات قوية على إمكانية إصدار نص قانوني خلال العطلة البرلمانية الحالية يخص انتداب أصحاب الشهائد العليا الذين طالت فترة بطالتهم، خاصة أن رئيس الجمهورية قيس سعيد لمح بوضوح إلى هذا التوجه في أكثر من مناسبة خلال الأسابيع الأخيرة.

و قد أكد رئيس الجمهورية قيس سعيد خلال لقائه الأخير برئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري، أن العمل جار على إيجاد حلول وطنية في كل القطاعات، مشيرا بصفة خاصة إلى الفئة التي عانت البطالة لسنوات طويلة.

وجاء هذا التصريح في سياق انتقاد عدم تفاعل المنظمة الشغيلة إيجابيا مع النصوص القانونية التي صيغت سابقا لدعم حقوق العمال، ما يعطي بعدا إضافيا لإصرار الرئيس على المضي في هذا الملف.

تصريحات متكررة وإشارات واضحة

و ليست هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها سعيد عن تشغيل من طالت بطالتهم، فقد سبق له منذ نحو شهرين أن شدد على أن النصوص القادمة ستكون في مستوى انتظارات الشعب، وأن الحلول العملية جارية لتوفير فرص عمل لهذه الفئة.

الجديد في الموقف أن تصريحاته الأخيرة حملت إشارة إلى نص جاهز أو في مراحله النهائية، لكنه طلب إعادة النظر فيه لكونه لا يلبي كل الانتظارات، ما يوحي بأننا أمام مرحلة تعديلات أخيرة قبل الإقرار، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الدستور يتيح خلال العطلة البرلمانية، الممتدة إلى نهاية سبتمبر المقبل، التشريع بالمراسيم، فإن احتمال إصدار هذا النص في شكل مرسوم أو أمر رئاسي بات واردا جدا.

سياق برلماني داعم

و على الصعيد التشريعي، صادقت لجنة التخطيط الاستراتيجي بمجلس نواب الشعب في 23 جويلية الماضي على التقرير النهائي لمقترح قانون يعالج الوضعية الاستثنائية لخريجي التعليم العالي الذين طالت بطالتهم، حيث يفتح هذا المقترح الباب واسعا أمام انتداب هؤلاء في مختلف قطاعات الدولة والمؤسسات العمومية، تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني. وجود ويرى البعض ان وجود نص برلماني جاهز يمكن ان يسهّل على رئاسة الجمهورية بلورة مرسوم أو أمر رئاسي مستند إلى أرضية قانونية مسبقة، خاصة أن النقاشات السابقة وضعت شروطا وضوابط دقيقة للانتفاع.

وينص الفصل الأول من مقترح القانون على معالجة استثنائية تقوم على إدماج هذه الفئة مباشرة في الوظيفة العمومية أو المؤسسات العمومية. أما الفصل الثاني فيقترح إحداث منصة رقمية لجمع بيانات المترشحين وترتيبهم حسب معايير محددة، أبرزها سن المترشح وسنة تخرجه، مع إعطاء الأولوية لمن تجاوز الأربعين من عمره أو لمن مضت أكثر من عشر سنوات على تخرجه، إضافة إلى تخصيص موضع واحد على الأقل لكل عائلة دون اشتراط السن أو الوضعية الاجتماعية.

ووضع الفصل الثالث شروطا واضحة للانتفاع، مثل التسجيل بمكاتب التشغيل، وعدم الاستفادة من تسوية مهنية سابقة، وعدم الانخراط الدائم في منظومة التقاعد، وعدم الحصول على معرف جبائي في السنة السابقة للتسجيل، وعدم الحصول على قرض يتجاوز 40 ألف دينار من المؤسسات المالية. هذه الشروط تهدف إلى حصر الانتفاع في الفئة التي لم تدخل فعليا الدورة الاقتصادية، وهو ما يعكس إرادة في استهداف المعطلين المزمنين عن العمل.

ويؤكد الفصل الرابع على أن الانتداب سيتبعه تأهيل مهني وفق الخطة أو الوظيفة التي سيشغلها المنتدب، وهو ما يربط بين التشغيل وتحسين الكفاءة المهنية. كما يخصص الفصل الخامس عملية سد الشغورات في القطاع العام للمسجلين بالمنصة، مع مراعاة التوازن الجهوي والاختصاصي، وهو عنصر مهم لتفادي تركّز الانتدابات في ولايات أو قطاعات دون أخرى.

ويحدد الفصل السادس سقفا زمنيا لا يتجاوز ثلاث سنوات لتنفيذ الانتدابات ضمن خارطة طريق تضمن التدرج، ما يسمح بتوزيع العبء المالي والإداري على مراحل، دون الإخلال بجوهر المبادرة. أما الفصل السابع فيلزم المترشحين بتحيين بياناتهم سنويا، لضمان متابعة دقيقة للوضعيات، بينما ينص الفصل الثامن على دخول القانون حيز النفاذ فور نشره بالرائد الرسمي.

ويمكن القول أن إصدار نص في هذا الاتجاه سيحمل انعكاسات اجتماعية واسعة، إذ سيوجه رسالة قوية لفئة المعطلين عن العمل بأن الدولة جادة في معالجة ملفاتهم.

و على المستوى السياسي، يمكن ان يعزز مثل هذا القرار من صورة رئاسة الجمهورية كطرف مبادر في الملفات الاجتماعية الكبرى، في مقابل ما يعتبره الرئيس تباطؤا أو تلكؤا من قبل بعض الأطراف النقابية أو السياسية.

و لكن رغم الزخم الإيجابي، يظل التنفيذ العملي محفوفا بتحديات عدة، أولها القدرة المالية للدولة على استيعاب أعداد كبيرة من المنتدبين في فترة قصيرة، وثانيها تهيئة المناصب الشاغرة أو خلق وظائف جديدة دون المساس بجودة الخدمات العمومية أو إثقال الكلفة الجملية للأجور. كما أن التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات سيكون ضروريا لإنجاح عملية الانتداب والتأهيل والتوزيع الجهوي.

وختاما تشيرمجمل المعطيات، من تصريحات الرئيس إلى التحركات التشريعية في البرلمان، إلى أن الحسم في هذا الملف قد لا يتأخر طويلا، حيث تمثل العطلة البرلمانية نافذة زمنية مناسبة لإصدار النصوص عبر المراسيم أو الأوامر.

تحت مجهر "24/ 24" : المحاسبة خيار وطني

لا صوت يعلو فوق صوت الشعب

اعداد : مفيدة عياري

استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد يوم الجمعة 15 أوت الجاري بقصر قرطاج رئيسة الحكومة سارة الزعفراني الزنزري. وتناول اللقاء سير عدد من المرافق العمومية إضافة إلى مشروع قانون المالية للسنة القادمة. وقد مثّل الاجتماع مناسبة جديدة شدّد خلالها رئيس الدولة على ثوابت المرحلة الراهنة، مؤكدا أن لا صوت يعلو فوق صوت الشعب، وأن المحاسبة واسترجاع أموال التونسيين تبقى خيارا وطنيا لا تراجع عنه.

سير المرافق العمومية ومشروع قانون المالية

استعرض رئيس الجمهورية قيس سعيّد، خلال استقباله لرئيسة الحكومة، جملة من الملفات الوطنية الهامة التي تتعلق بسير عدد من المرافق العمومية، إلى جانب مشروع قانون المالية للسنة القادمة. وقد كان هذا اللقاء مناسبة شدّد خلالها رئيس الدولة على أن التحديات مهما تعاظمت فإن إصرار الشعب التونسي والدولة على رفعها يظل أكبر وأقوى.

تونس بين التحديات والإصرار الشعبي

وقال رئيس الجمهورية إن تونس تعيش اليوم لحظات فارقة في تاريخها، لحظات يميّز فيها الشعب بين من اصطفّ إلى جانبه ووقف مع مطالبه المشروعة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، وبين من اختار الاصطفاف في الجهة المقابلة، في صفوف من سماهم بفلول الردة ومن تحالف معهم داخليا وخارجيا. وأكد أن هؤلاء، مهما حاولوا التشويش أو تعطيل المسار، فإن قلوبهم شتى، في حين يظل الشعب التونسي متماسك الإرادة موحد الصفوف، ماضيا بثبات نحو بناء دولة جديدة قائمة على السيادة الشعبية والعدل والمحاسبة.

الحقوق الاجتماعية: من الشعارات إلى التجسيد

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن كل ما تحقق في الجانب الاجتماعي وما هو بصدد الإنجاز ليس سوى خطوات ضمن مسار أشمل غايته الاستجابة الكاملة لمطالب الشعب التونسي. واعتبر أن الحقوق الأساسية التي طالب بها التونسيون في مختلف المحطات التاريخية وعلى امتداد العقود الماضية، وعلى رأسها الحق في العمل والحرية والكرامة الوطنية، لم تعد اليوم شعارات بل هي مسار فعلي تعمل الدولة على تجسيده رغم العراقيل ومحاولات التعطيل.

قانون المالية أداة سيادية واستجابة للإرادة الشعبية

وفي حديثه عن مشروع قانون المالية للسنة القادمة، شدّد رئيس الجمهورية على أن هذه الأداة ليست مجرد وثيقة تقنية أو مالية، بل هي تجسيد عملي لخيار الدولة السيادي واستجابة للإرادة الشعبية. وأوضح أن التوجهات الاقتصادية والمالية يجب أن تكون في خدمة المواطن قبل أي اعتبار آخر، وأن العدالة الجبائية ومقاومة الفساد واسترجاع أموال الشعب هي أولويات لا مجال للتراجع عنها.

المحاسبة ليست تصفية حسابات بل استحقاق وطني

كما أكد رئيس الدولة أنه لا توجد أي نية لتصفية الحسابات مع أي طرف كان، ولكن في المقابل لا مجال للتراجع عن مبدأ المحاسبة. فالمحاسبة بالنسبة إليه ليست خيارا سياسيا أو تكتيكيا، بل هي استحقاق وطني وأخلاقي. وشدد على أن كل مليم هو من حق الشعب التونسي، وأن الدولة ستعمل على استرجاعه دون تردد، مذكّرا بأن السيادة المالية والاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا بقطع دابر الفساد وبمنع أي طرف من أن يحل محل الدولة سواء عبر التمويل غير الطوعي أو عبر الانخراط غير الإرادي في مسارات مشبوهة.

إعادة هيكلة الإدارات ومحاسبة المسؤولين المقصرين

كما جدّد رئيس الجمهورية تعليماته بضرورة مضاعفة الجهود لإعادة هيكلة عديد الإدارات التي لم يعد لوجودها أي جدوى عملية، داعيا إلى الجرأة في اتخاذ القرارات وعدم التردد في استبدال كل مسؤول ثبت إخلاله بواجباته أو غابت عنه اللحظة التاريخية التي تعيشها البلاد. وأوضح أن المرحلة تقتضي مسؤولين متجذرين في الوطنية، قادرين على تحمل الأمانة والالتحام بالشعب في معركته من أجل التحرر الوطني.

الشباب رصيد وطني في بناء الدولة الجديدة

وأشار الرئيس قيس سعيّد إلى أن الكثير من الشباب الذين طالت بطالتهم قد تكون تنقصهم الخبرة التقنية، لكنهم يمتلكون رصيدا كبيرا من الوطنية والإرادة، وهو ما يجعلهم مؤهلين للإسهام الفعلي في بناء تونس الجديدة. وشدد على أن إشراك هؤلاء الشباب في مواقع المسؤولية لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة حتمية لإضفاء نفس جديد على مؤسسات الدولة وتطهيرها من كل مظاهر التسيب أو الارتباط بمصالح ضيقة.

الشعب يحافظ على سيادة تونس

كما ذكّر رئيس الدولة بأن الشعب التونسي يقدم في كل يوم دروسا تاريخية في إجهاض كل المحاولات اليائسة التي تستهدف استقرار الدولة وسيادتها، وأن هذا الشعب أثبت أنه عصي على كل محاولات التوظيف أو الاستتباع، سواء من الداخل أو الخارج. وأكد أن تونس ماضية في معركتها التحررية بثبات، وأن المستقبل لن يكون إلا بيد الشعب التونسي، بعيدا عن أي إملاءات أو تدخلات.

المرحلة الراهنة لحظة فرز حقيقية بين مشروع وطني ومشاريع مضادة

وختم رئيس الجمهورية بالتأكيد على أن اللحظة التي تعيشها البلاد اليوم ليست عادية، بل هي لحظة فرز حقيقية بين مشروع وطني أصيل يقوم على الاستجابة لمطالب التونسيين في العدالة والمحاسبة والسيادة، وبين مشاريع مضادة تسعى لإعادة إنتاج الماضي بكل ما فيه من إخلالات وفساد. وأوضح أن التاريخ لن يرحم من يضيّع هذه الفرصة التاريخية، وأن تونس لن تقبل أن تعود إلى الوراء مهما كانت الضغوط.

انتشار الجرائم في تونس

الاسرة فقدت السيطرة على أبنائها وتركت امر "تربيتهم" لوسائل التواصل الاجتماعي

ياسين الصيد

شـــهدت تونس في الفـــترة الاخيرة تصاعدا مقلقا في عـــدد جرائم القتل حتى أصبحت ظاهرة متكرّرة تتراوح بـــين قتـــل داخـــل الأسرة وتصفية حســـابات، وجرائم بدوافع تافهة لا تتجاوز مشادة أو خلاف عابر.

فقد شمل هذا المدّ العنيف كل الفئات وكل المناطق، راح ضحيته نســـاء على يد أزواجهن، وأطفـــال أبرياء على يد أقاربهم وأصدقـــاء في خلافات عابرة ومعـــارك تافهة، بأســـاليب مختلفة تتشابه في بشاعتها.

وفي مقارنـــة مع العـــام المنقضي 2024، ووفقا لبيانات غير رسمية، تمّ تســـجيل 1.92 جريمة قتل على وجه العمد، لكل 100 ألف ســـاكن، مقارنة بعام 2024، مـــا يعكس ارتفاع حجم العنف المجتمعي هذا العام.

تواتر الجرائم الخطيرة

قبـــل اســـابيع قُتل شـــاب على يد صديقه في بلدة بـــئر الحفي من ولاية ســـيدي بوزيد، بعد طعنه بآلة حادة إثر خلاف بينهما بعد يومين فقط من مقتل طالبة جامعية طعنا بســـكين على يد صديقتها وشريكتها في السكن بقابس بعد نشوب شجار بينهما. كما أقـــدم زوج في توزر عـــلى قتل زوجته بعد أن أضرم النار في جسدها، بسبب خلافات بينهما، كما قتل زوج زوجته في منوبـــة وأصاب ابنتهـــا، إثر خلاف عائلي وتم قتل محاميـــة في منوبة في جريمة تشـــير الدلائل على تورط ابنها وطليقها وصديق لهما.

هـــذه الحوادث تســـتفز مشـــاعر التونســـيين وتثير الرأي العام وتطرح تســـاؤلات حـــيرت المختصـــين حول أســـبابها ودوافعها وحـــول الجهات المســـؤولة عن بلـــوغ العنـــف هذه الدرجة من البشـــاعة، هل هي أسباب تتعلق بمؤسســـة الأسرة وأســـاليب تربية الأبناء أم أنهـــا مرتبطة بحالة من الانفلات الاجتماعي لم تســـتطع القوانينها الجزائية الســـيطرة عليها وردع مرتكبيها؟

ويقـــول المختصون في علم الاجتماع إن انتشار مظاهر العنف لتطال العمود الفقـــري للمجتمع وهو الأسرة يرجع في جانب كبير منـــه إلى تردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تونس ما بعد الثورة.

وأصيـــب التونســـيون بحالة من الإحباط جراء انتظاراتهم الكبيرة التي علقت على الثورة، ما أدى إلى نوع من النقمة على الأوضاع مما طور مشاعر الغضب والعنف لديهم بالتوازي مع ما يتبع جل الثورات من انتشـــار لفكرة ضعف مؤسســـات الدولـــة في الوعي الجمعـــي وذلك ما حفز عـــلى التمرد على المنظومة القانونية وأسس الدولة المدنية في العشرية السابقة

والملاحظ أن ممارســـة العنف داخل الأسرة تجمع كلا الجنسين وكذلك جل الأعمار أي أن مرتكبيها ليســـوا فقط من الشباب والمراهقين بل إنها طالت الكهول والنساء والأطفال أيضا.

وتظـــل أبشـــع الجرائم تلـــك التي يرتكبها الأبناء في حق الآباء أو العكس فهي تشـــد انتباه الـــرأي العام لأنها تمس أقدس أنواع العلاقات الإنسانية والأسرية، الأمر الذي يصفه المختصون في علم النفـــس والاجتماع بأنه انهيار قيمـــي وأخلاقـــي أصـــاب المجتمع التونسي وتسرب إلى الأواصر الأسرية. وكثيرا ما ترجع أســـباب هذه الجرائم إلى اضطرابات نفسية وعقلية.

ويعتبر الخبراء أن أســـباب العنف والجريمة تنبـــع من ثلاث بيئات وهي الأسرة في المقـــام الأول ثم الشـــارع والمدرســـة. ويحكـــم بعضهم على أن المجتمع التونسي بات يعيش حالة من التفـــكك الأسري لأن الروابط الأسرية فقدت قوتها نظـــرا إلى أن أغلب الآباء والأمهات كثرت مشـــاغلهم وألهتهم مسؤوليات العمل عن القيام بدورهم التربـــوي على الوجـــه الأكمل. كما أن غيابهـــم ونقص الإحاطـــة بأبنائهم يجعـــلان هـــؤلاء يتأثـــرون بالعنف المستشري في الشارع وفي المدارس التي بدورهـــا لا تركز كثيرا عـــلى الجوانب التربوية بقدر تركيزهـــا على التعليم فحسب.

ويلاحظ المتأمـــل في أغلب القضايا المنشـــورة في مجال العنف والجريمة في إطار عائـــلي أن من أبرز أســـباب الاعتداءات أو القتل التي حدثت مؤخرا في الأسر التونسية نجد بطالة الشباب والمراهقين والانحراف في صفوف نسبة هامة منهم ما يجعلهم يتواكلون على الآباء ويطالبونهم بتوفير مصاريفهم اليومية التي تتجاوز إمكانيات الأبوين في أغلـــب الأحيان فتنشـــب الخلافات والصراعات بين الطرفين التي قد تصل إلى ارتكاب أحدهم جريمة في حق الآخر.

بالإضافـــة إلى الخلافـــات الماديـــة والخيانـــة بين الزوجـــين وغيرها من أســـباب انعدام التفاهم والتواصل بين الوالدين مثل غيـــاب الحوار ما يجعل الأقوى يلجأ إلى لغة العضلات وأحيانا إلى القتـــل العمد.وعلى الرغم من غياب دراسات دقيقة تبحث في هذه المسألة وتحدد أبرز أسباب الاعتداءات بالعنف أو ارتـــكاب جرائم بين أفراد الأسرة إلا أن الثابت أنها نتاج مناخ عام يسوده التوتر والاضطراب والعنف في المجتمع من جهة، ونتيجـــة لأخطاء تربوية في تنشـــئة الأبناء على نبذ العنف تتحمل مســـؤوليتها بالدرجة الأولى الأسرة ثم المدرسة والشارع من جهة أخرى، وهو ما أكده الباحثون في علم الاجتماع عبر دراســـتهم للعنف والجريمة في الإطار الأسري.

ضعـف الوسـائل الدفاعيـة الاجتماعية

وتعليقا على هـــذه الظاهرة، أوضح أســـتاذ علـــم الاجتمـــاع في الجامعة التونسية، سامي بن ناصر في تصريح اعلامـــي، أن ارتفاع معـــدلات جريمة القتل وتصدرها أخبار الإعلام ونقاشات مواقع التواصل في الفترة الأخيرة، هو نتيجـــة الوضعية الهشّـــة التي وصل لها المجتمـــع التونسي منـــذ الثورة، والتي فقد خلالها ما يمكن أن يسمّى بـ"الوســـائل الدفاعية الاجتماعية"، وهو ما أدّى إلى إفراز ظواهر إجرامية أكثر خطورة.كمـــا أضاف أن المجتمع التونسي تجاوز خـــلال الفترة الأخيرة كل مراحـــل الجريمة ودخل إلى مرحلة الثقافة العنيفة، بســـبب الانتشـــار الواســـع للعنـــف واقتحامـــه لـــكل مؤسسات المجتمع، كالأسرة والشارع والملاعب وأماكن العمل والمؤسســـات التربويـــة والمستشـــفيات إضافة إلى وجود تطبيـــع مـــع الجريمة في ظل غياب الردع والاســـتنكار المجتمعي، وإعطـــاء شرعية وتبريـــر للعنف في بعض الأحيان عـــبر الأغاني الهابطة والمسلسلات التافهة التي تحرص على

الافســـاد عوض الإصلاح والرقي بالذوق ما أدى الى انتشـــار اللغـــة العنيفة في المجتمع التونسي وتحوّلها إلى لغة مستعملة حتى في الأغاني الشـــعبية وتغطية المقابلات وداخل الأسرة، إلى جانب غيـــاب وضعف القانون الردعي. واكـــد بن نصر، أن الأوان حان لدق ناقوس الخطر قبل حدوث أزمة اجتماعية حادة ستعصف بالمجتمع، إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلـــة وجريئة، وتمّ الابتعاد عن الشعارات الفضفاضة والتحركات الظرفية، ووضع خطة إستراتيجية لمجابهة الظواهر الإجرامية المستفحلة في البلاد.

تونس في المركز العاشر عربياً

يتوجـــه اللـــوم الى كل الأطـــراف المعنية بمكافحة الجريمة خاصة داخل الاسرة التي استقالت من مهامها حيث لا تقوم العائلة بمراقبة أبنائها ولا تكتشـــف أي تحولات في شخصياتهم وفي أنماط ســـلوكهم لانها لا تعرف من يخالطـــون كما ان وزارة التربية لم تحرص على اثراء البرامج التعليمية بكل ما ينقي النفس من نـــوازع الميل الى العنف خاصة في ظل التطور في المحتويات الرقمية وانتشارها بشـــكل كبير بين الناشئة لتلقي بسمومها في نفســـياتهم وعقولهم دون ان تتوفر لهـــم حصانة تمكنهم مـــن التمييز بين الغث والســـمين اما مـــن ناحية الردع فان القوانين مازلت لم تواكب ما استجد في المجتمع من "توحـــش" أدى الى ارتكاب تلك الجرائم اذ لا مجال للتســـامح او التخفيف في العقاب مع من يســـفك دماء الأبرياء ولا ي من تسليط اقصى العقوبات حتى يكون المجرم عبرة لغيره كل تلك الاطراف تعاملت بسلبية مع هذه الظاهرة ولم تأخذها مأخذ الجدّ ما أدى الى انتشـــار العنف في كل مكان داخل العائلة وفي المدرسة ولم يعد منحصرا في الشارع فقط..

يذكر أنـــه وفقا لمؤشر قيـــاس الجريمة في قاعدة البيانات (نامیبـــو) لعام 2024، احتلت تونس المركز العاشر عربيًا، والـ53 عالميا بنســـبة 47.6 لكل 100 ألف نسمة، ما يعني أن معـــدل جرائم القتل تضاعف في تونس بأربع مرات خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ويشير علم الاجتماع الى إن كل المجتمعات التي تشـــهد تحولات كبرى شهدت ارتفاعا في منســـوب الجريمة وقد عرفت تونس من 2010 إلى 2020 أشكالا جديدة من الجرائم تم وصفها بالجرائم الاجتماعية إلا أنها لم تتخذ منحى تصاعـــدي مطلق وإنما ظلت ترتفع وتنخفض مما يبـــين أن الجرائم في المجتمع التونسي لم تبلغ أرقاما قياســـية ولو تم وضـــع هذه الجرائـــم تحت مخبر العلوم الإنســـانية والاجتماعية، لوجدناها تشير بشـــكل واضح إلى السياقات المرضية المعتلّـــة في تونس خصوصا أنهـــا تأتي في سياق اقتصادي وفر ظروفا ملائمة لانتشار الجريمة وبيئة حاضنة لها خاصة أن أغلب جرائم السرقة والنشل يقوم بها أفراد جاؤوا من أحياء فقـــيرة في حين أن أبناء الطبقات الميســـورة والمرفهة يرتكبون جرائم تحيل اقتصادي او تعاطي المخدرات.

ويشير خبراء علم الاجتماع الى أن المقاربة القانونيـــة بمفردها ســـتظل عاجزة على مكافحة تطور الجريمة مؤكدين أن الإصلاح التربوي الرهان عليه كبير من أجل ترميم ما أصاب نفوس التونســـيين من اهتزاز بفعل التسونامي الرقمي وتدهور الاخلاق وضعف التكوين النفسي والشـــخصي لدى الناشئة فيتاثرون بكل ما يعترضهم ولا يميزون بين الصحيح والخاطـــئ ولا بين الملائم لطبيعة مجتمعهـــم وما يخالفهـــا ولا يوجد عمل معملتغيـــير البيئة من حاضنـــة إلى بيئة تخفف وتردع كل نزعات وانماط الســـلوك التي تؤدي إلى الاعتداءات على الآخرين.

كما اعتـــبر خـــبراء علم الاجتمـــاع أن النزوع نحـــو الإجرام في تونس نتاج طبيعي لاضطراب القيـــم في المجتمع و تراجع دور المراجع القيمية في ســـياق مجتمعي يشهد تحولات اجتماعية لأن كل إنســـان يحتاج إلى مرجع يشده إلى الحياة ويخلق له توازنا وجدوى ومعنى يشعره بقيمته وغياب هذا المرجع واختلاله يؤدي إلى الفردانية والأنانية ففي غياب القـــدوة الصالحة في الاسرة وفي المدرسة وفي الشارع يصبح الشاب والمراهق بـــلا "قائد" فتتقاذفه الاهـــواء وتنجح كل المؤثـــرات الموجـــودة في وســـائل الاتصال الاجتماعي او في الدراما في التاثير عليه وطبع سلوكه بنزعة انحرافية لا تجد من يقومها الى ان تســـتفحل وتتحـــول الى خطر يهدد المجتمع. فالأسرة التونسية أصبحت تعاني العديد مـــن التشـــوهات والإخلالاتالكبرى تجعلها في بعض الأحيان حاضنة للجريمة بل ان عائلات تصنع من أبنائها أشـــخاصا مشوهين ومضطربين نفسيا ومهيئين ليقع استقطابهم للجريمة كما ان انتشار العنف داخل الأسرة لعدة أسباب تعكس في مجملها تخلفـــا أخلاقيا لا يمكن تبريـــره بصعوبة الأوضاع الاقتصادية يكسر شخصية المرجع وهما الاب والام لتصبح هشاشـــة الروابط الأسرية من بين أسباب النزوع إلى الإجرام.

كما تخلت المدرســـة عن دورها القيمي ولـــم تعد فضـــاء يقدم مضامينـــا قيمية تســـاهم في تنشـــئة تليمذ متوازن إضافة إلى تخلي المجتمع عـــن دوره القيمي حيث غابت النصيحة وصارت المتابعة لتصرفات أبناء الجيران وحتـــى الأقارب بمثابة تدخل في الشؤون الخاصة حتى صرنا نرى أولياء يعنفون المدرســـين لمجرد انهـــم عملوا على تقييم ســـلوك التلميذ او التلميذة فيصبح الولي وحشا كاسرا يضع الذنب على المدرس ويشبعه سبا وشـــتما وحتى ضربا وركلا لانه قام بتقييم سلوك التلميذ بطريقة يرى فيها الولي حدة هو لم يعاينها شـــخصيا بل نقل اليه القصـــة ابنه وابنته فيصدقه دون ان يســـتفسر من المدرس او المدير وفي هذه الحالة ســـيتربى الطفل على رفض التقييم الســـلوكي له ويـــرى في كل تصرفاته انها صحيحة لا تقبل النقد وعندها سيســـتعمل العنف حين يشتد ساعده مع كل من يخالفه او يثـــير لديه أي قلق في الشـــارع وحتى في الاسرة. فعلماء الاجتمـــاع يرون ان المجرم هو آخر حلقة في العملية الإجرامية وهو أداة تنفيذ لجريمة المشاركون فيها كثر تنطلق مـــن الاسرة وتمتد الى المدرســـة وتصل الى المجتمع لانعدم معاجلة الانكسارات المتتالية لدى الفرد ســـيؤدي بالضرورة إلى نزوعه إلى العنف والإجرام.

ان الشخص الذي تربى على عقلية التذمر مهما كانـــت أوضاعه جيـــدة ويظل يركز على ما يفتقده، تغيب قدرته على الاستماع بالحيـــاة وإذا ضربت قيمـــة العمل كيف للإنســـان أن يكون فاعلا ومؤثرا في واقعه.. تخلي الفرد عن المسؤولية وبحثه عن كبش فداء يتحمل مسؤوليات ما حدث له يدفعه إلى التوتر والنزوع إلى العنف. كما ان الفشل الدراسي أيضـــا والجلوس مطولا في المقاهي والاكتظـــاظ في بعض الأحيـــاء وما ينجر عنه من فوضى وعـــدم الفاعلية في المجتمع والعطائـــب النفســـية والاجتماعية كلها عوامل تـــؤدي إلى النزوع إلى العنف وارتكاب الجرائم كما أن غياب ســـلطة سلطة الأب ورمزيتها في المنازل وتخلي المدرسة ودورها التربوي وتعرض الطفل إلى العنف في عائلته وغياب الخطاب الديني الوســـطي وارتفاع منسوب العنف في الأعمال الدرامية التونسية وانتشـــار المخدرات في المجتمع والإقبال على الألعاب الالكترونية التي تعتمد في قواعدها عـــلى العنف والوصـــول إلى القتـــل مدخلا للربح كلها عوامل تظافرت لتغذي منسوب الجريمة في مجتمعنا في الفترة الأخيرة.

وفي ظل كل ذلك مـــن الطبيعي ان تتواتر حـــوادث العنف والجرائم البشـــعة حتى في النطاق العائلي بشكل لافت للانتباه، وينتشر ممارسة العنف الشـــديد بين الأزواج أو بين الوالديـــن والأبناء أو بين الإخوة ويشـــيع التحرش والاغتصاب وتكثر جرائم القتل التي قد تبلغ حدا من البشاعة لا يتقبلها الإنسان العادي لأنهـــا ارتكبت بين أفـــراد الأسرة، ليعيش المجتمع التونسي حالة من الصدمة هو المتسبب فيها لانه ترك حل هذه المعضلة على عاتق قوات الامـــن وتخلى عن دوره في التربية والتوعيـــة والتقييم والتصدي المبكر لاي انحرافات في السلوك بل في أحيان كثيرة شجع عليها. وينصح المختصون في التربية والخبراء الآباء والأمهات بتنشـــئة أبنائهم على احترام الآخـــر واحترام حقه في الحياة، وكذلك على المحبة بين أفراد الأسرة الواحدة. ويؤكدون على ضرورة النـــأي بالطفل عن أجواء التوتر والعنف اللفظي والمادي داخل البيت مع توفير الإحاطة والرعاية النفسية في جل مراحله العمرية. وتدريبه على الحوار والقبول بالرأي المخالف في الأسرة وخارجها، لكي لا يلجأ إلى لغة الجسد والعنف.

في عديد المؤسسات الرسمية بزغوان:

العلم التونسي بين الإهمال الإداري وصرخة الضمير الوطني

محمد الدريدي

في مشـــهد يتكرر بصمت مؤلم في العديد من مؤسســـات الدولة في زغـــوان ، يقف العلـــم التونسي، رمز الســـيادة والانتماء، في حالة يرثى لها فوق إحدى المؤسسات العمومية ألوان باهتة، قماش ممزق، وراية تُصارع الرياح والشمس دون أدنى صيانة أو اعتبار. وكأن هذا الرمز الذي خُطّ بدماء الشـــهداء، لم يعد يعني شـــيئًا لمن أوكلت إليهم مسؤولية تمثيل الدولة.

مرة أخرى، نجد أنفســـنا مضطرين لتوجيه الأنظار إلى هذا الإهمال المزمن، وكأن احترام الراية الوطنية بات واجبًا نتحمله نحن، لا الدولة نفسها. فهل يُعقل أن تظل الإدارات تنتظر مناسبة رسمية أو زيارة وزارية لتتذكر أن العلم ليس مجرد قطعة قماش، بل عنوان كرامة وطن؟

العلم ليس زينة... بل التزام

إن ما يحدث لا يمكن وصفه إلا بالاستهتار المتكرر برموز الدولة. فالعلم الوطني ليس زينة تُرفع في المناسبات، بل هو التـــزام يومي، ومرآة تعكس مدى احترام المؤسســـة لذاتها وللدولة التي تنتمـــي إليها. حين يُترك العلم في حالة مزرية، فإن ذلك لا يُهين القماش، بل يُهين فكرة الوطن نفسها.

أليس من البديهـــي أن تكون العنايـــة بالعلم أولوية لا تحتـــاج إلى تذكير؟ أليس من المفـــترض أن تتحرك الإدارات تلقائيًا لصيانة هـــذا الرمز، دون أن يُنتظر تدخل الإعلام أو ضغط المواطنين؟

من المسؤول وأين المساءلة؟

نحمّـــل الجهات المســـؤولة كامل المســـؤولية، ونطالب بمســـاءلة كل من أهمل أو تجاهل هـــذا الواجب الوطني. فالإهمال هنا ليس تقصيرًا إداريًا فحســـب، بل هو خيانة رمزية يجب أن يُحاسب عليها أصحابها، حتى يكونوا عبرة لغيرهم، ويُعاد للعلم التونسي مكانته التي يستحقها.

ولا يقتـــصر الأمر على العلم فقط، بـــل يمتد إلى اللافتات الرسمية للمؤسسات، التي تبدو في كثير من الأحيان مهترئة، باهتة، وغير لائقة بمرافق تابعة للدولة. هل أصبحنا نحتاج إلى عدسات الإعلام حتى يُحرّك البعض ضميره الإداري؟ وهل باتت رموز الدولة تُصان فقط حين تُسلّط عليها الأضواء؟

نحو ثقافة إدارية جديدة

إن ما نطالب به ليس مجـــرد تبديل علم أو تجديد لافتة، بل ترسيخ ثقافة احترام الدولة ورموزها في عمق الممارسة اليومية للإدارة. فالوطن لا يُحترم بالشعارات، بل بالأفعال الصغيرة التي تُكرّس الانتماء وتُجسد المسؤولية.

نرجـــو من الجهات المختصة التحرك فورًا، لا اســـتجابة لضغط، بل وفاءً لرمز، واحترامًا لتاريخ، وإيمانًا بأن العلم الذي يُرفرف فوق المؤسسات هو أكثر من مجرد راية... إنه ضمير وطن.

بمناسبة الذكرى التاسعة والسبعين لاستقلال الهند

رسالة من الدكتورة ديفاني خوبراغادي سفيرة الهند لدى تونس

يسعدني أن أقدم أطيب التهاني و التمنيات لجميع الهنود وأصدقاء الهند بمناسبة الاحتفال بالذكرى التاسعة والسبعين (79) لاستقلالنا.

بينما نحتفل بهذا اليوم، نتأمل في مسيرة الهند الرائعة – من دولة حديثة الاستقلال في عام 1947 إلى واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم وصوت مؤثر على الساحة العالمية. اهتداءً برؤية فيكسيت بهارات (الهند المتقدمة) بحلول عام 2047، تقف الهند اليوم في طليعة التنمية والدبلوماسية والابتكار الرقمي.

ظهور الهند على الساحة العالمية:

إن التحول الذي تشهده الهند مدفوع بالنمو الشامل، والإصلاحات الاقتصادية القوية، والأجندة المراعية للمناخ، والبنية التحتية الرقمية العامة الرائدة على مستوى العالم. الهند، التي أصبحت الآن رابع أكبر اقتصاد في العالم، برزت كمدافع رئيسي عن الجنوب العالمي. انطلاقاً من المبدأ القديم "Vasudhaiva Kutumbakam" – العالم أسرة واحدة – تدافع الهند عن المساواة العالمية من خلال مبادرات مثل Vaccine Maitri والتحالف الدولي للطاقة الشمسية والتحالف العالمي للوقود الحيوي. تعزز سياسة الهند الخارجية، التي ترتكز على الاستقلالية الاستراتيجية والدفع نحو إصلاح التعددية، التزامها بنظام دولي قائم على القواعد ومتمحور حول الإنسان. من خلال اليوغا، قدمت الهند هدية شاملة للعالم. أصبحت اليوغا رمزًا عالميًا للسلام والتوازن والرفاهية، مما يعكس التزام الهند بعالم أكثر صحة ورحمة.

محطة مفصلية: رئاسة الهند لمجموعة العشرين:

في وقت يتسم بالتوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والتحديات المناخية، أثبتت رئاسة الهند لمجموعة العشرين في عام 2023 أنها محطة مفصلية. باعتبارها أول دولة في جنوب آسيا تستضيف قمة مجموعة العشرين، أعطت الهند صوتًا قويًا للدول النامية، ووضعت اهتماماتها وتطلعاتها في صميم عملية صنع القرار العالمية. وفي كلمته في قمة مجموعة العشرين، عبر رئيس الوزراء ناريندرا مودي عن روح الشمولية هذه بشكل ملائم: "الهند هي أرض التنوع في المعتقدات والروحانيات والتقاليد. فقد ولدت هنا العديد من الأديان الرئيسية في العالم، وتجد كل ديانة احترامًا هنا. باعتبارنا "أم الديمقراطية"، فإن إيماننا بالحوار والمبادئ الديمقراطية لم يتزعزع منذ زمن سحيق. إن سلوكنا العالمي متجذر في المبدأ الأساسي "Vasudhaiva Kutumbakam" – العالم أسرة واحدة."

انطلاقاً من هذه الفلسفة الخالدة، أصبحت رئاسة الهند دعوة للعمل من أجل إقامة نظام عالمي أكثر إنصافاً وشمولاً.

صوت ورؤية للجنوب العالمي:

خلال رئاستها لمجموعة العشرين، وضعت الهند الجنوب العالمي في صميم أجندتها، مسلطة الضوء على التحديات المشتركة مثل تغير المناخ، ومشكلة الديون، وانعدام الأمن الغذائي، وهشاشة الطاقة. واستضافت الهند قمة صوت الجنوب العالمي في جانفي 2023 بمشاركة أكثر من 125 دولة، وخلقت منصة للدول النامية للتأثير على الأولويات العالمية. تُرجم هذا الالتزام إلى نتائج ملموسة، بما في ذلك الترويج لأدوات رقمية مفتوحة المصدر مثل Aadhaar و UPI من أجل الشمول المالي، والدعوة إلى تحولات طاقية عادلة وتمويل المناخ، ودعم سلاسل التوريد المرنة والزراعة المستدامة، والدعوة إلى إصلاح المؤسسات العالمية لضمان تمثيل أكثر إنصافًا. كان أحد الإنجازات الرئيسية هو ضم الاتحاد الأفريقي كعضو دائم في مجموعة العشرين، مما يمثل خطوة كبيرة نحو حوكمة عالمية شاملة ومنصفة.

وبناءً على هذا التوجه، أكدت الهند مجددًا التزامها الدائم بالتعاون بين بلدان الجنوب – القائم على الاحترام المتبادل، وتبادل المعرفة، والنمو الجماعي. وقد ساهمت شراكاتها الطويلة الأمد في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ في تعزيز التعاون في مجالات التعليم والرعاية الصحية والزراعة والتكنولوجيا.

مع تطور هذا التعاون، تعمل الهند الآن على توسيع نطاق نماذج الحوكمة الرقمية الناجحة مثلDigital India و Aadhaar و UPI والخدمات العامة القائمة على الذكاء الاصطناعي لتشمل الدول الشريكة. هذه الحلول المحلية، التي تم تطويرها من أجل قابلية التوسع والشمولية، تعمل على تمكين السكان خارج حدود الهند وتساعد في تشكيل مستقبل رقمي أكثر إنصافًا للجنوب العالمي.

توسيع الرؤية الاستراتيجية للهند:

تمتد طموحات الهند الاستراتيجية الآن من البحار إلى الفضاء. وقد تطور نهجها البحري من (SAGAR 2015) إلى MAHASAGAR (2025)، مما يعكس تحولًا من المشاركة الإقليمية إلى المشاركة العالمية، مع التركيز على الأمن والاستدامة والتعاون من خلال مبادرات مثل سياسة Act East ومبادرة المحيطين الهندي والهادئ. في الفضاء، تبرز الهند بسرعة كلاعب رئيسي، مدفوعة بأكثر من 250 شركة ناشئة وبعثات تاريخية مثل Chandrayaan-3، والقمر الصناعي الهندي الأمريكي NISAR، وعودة رائد الفضاء الكابتن شوبانشو شوكلا من محطة الفضاء الدولية في جويلية 2025. مع خطط لإنشاء محطة فضائية بحلول عام 2035 وبعثة إلى القمر بحلول عام 2040، ترسم الهند مسارًا جريئًا نحو اقتصاد فضائي بقيمة 40 مليار دولار.

حزم في مواجهة الإرهاب، وقوة في التنمية:

ترتكز سياسة الهند في مكافحة الإرهاب بقوة على مبدأ عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وتؤكد باستمرار على الحاجة إلى تعاون دولي قوي لتفكيك الشبكات الإرهابية ومحاسبة من يدعمونها.

وفي الوقت نفسه، كان دعم الهند المبدئي للقضية الفلسطينية سمة ثابتة في سياستها الخارجية. فقد كانت أول دولة غير عربية تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1974 ومن أوائل الدول التي اعترفت بدولة فلسطين في عام 1988. وتدعو الهند إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، بما يضمن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة تتعايش بسلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها. تشمل شراكة الهند مع فلسطين في مجال التنمية مجالات الصحة والتعليم وتمكين المرأة وريادة الأعمال وتكنولوجيا المعلومات. وقد ساهمت الهند بمبلغ 46.5 مليون دولار أمريكي لوكالة الأونروا منذ عام 2002، وقدمت ما يقرب من 141 مليون دولار أمريكي في شكل مساعدات قائمة على المشاريع، إلى جانب 39 مليون دولار أمريكي في شكل دعم مالي للسلطة الفلسطينية. تظل الهند ملتزمة بدعم الشعب الفلسطيني من خلال التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية.

تعميق العلاقات مع تونس:

أصدقائي الأعزاء، تتمتع الهند وتونس بعلاقة طويلة الأمد ترتكز على قيم مشتركة وتجارب تاريخية متوازية. في أعقاب حركات الاستقلال في كل من البلدين، أسس قادة ذوو رؤية ثاقبة مثل الرئيس الحبيب بورقيبة ورئيس الوزراء جواهرلال نهرو، وهما من أقوى دعاة العلمانية وعدم الانحياز، الأساس لبناء شراكة قوية ودائمة. منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية في عام 1958، تعاون البلدان بشكل وثيق في القضايا العالمية، وقدما الدعم المتبادل في المحافل المتعددة الأطراف، وعززا التعاون في مجالات مثل الديمقراطية والتنمية والتعليم.

دأبت الهند على دعم تنمية تونس من خلال مبادرات مثل برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي، الذي يوفر 100 فرصة تدريب سنوية ودورات متخصصة للدبلوماسيين والمسؤولين. وتعكس المشاريع ذات الأثر السريع – مثل تنسيق الحدائق العامة وملاعب المدارس وملاعب كرة القدم الصغيرة – التزام الهند بالتنمية على مستوى القاعدة الشعبية. وفي إطار قمة منتدى الهند وأفريقيا، توسّع التعاون ليشمل البحث العلمي والمختبرات الزراعية وخطط إنشاء مركز امتياز لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس. وعلى

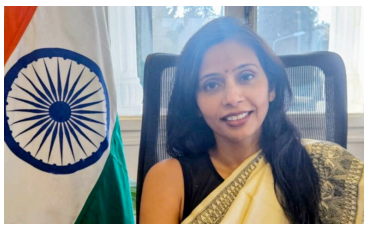

الصعيد الاقتصادي، لا يزال تجارة الفوسفات ركيزة أساسية، مدعومة بمشروعTIFERT المشترك. تساهم شركات هندية مثل Larsen&Toubro و Kalpataru Power و Mahindra و TATA Motors بشكل فعال في نمو البنية التحتية والصناعة في تونس، مع مشاريع كبرى مثل محطة زارات لتحلية المياه التي تسلط الضوء على تعميق الشراكة.

انضمام تونس إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية (ISA) في عام 2021 وجهودها المستمرة لتوسيع قدرات الطاقة المتجددة تؤكد التزامها بالاستدامة البيئية. كما أن مشاركة البلاد النشطة في قمة صوت الجنوب العالمي تشير إلى انسجام تونس مع الجهود العالمية الرامية إلى إقامة نظام دولي أكثر إنصافًا وشمولًا. تقدر الهند بشدة شراكتها مع تونس وتظل ملتزمة بتوسيع التعاون في القطاعات ذات الأولوية مثل الزراعة والتكنولوجيا الرقمية وبناء القدرات ومبادرات التنمية الثلاثية في أفريقيا. وفي الوقت الذي يستعد فيه الجانبان للجولة المقبلة من مشاورات وزارة الخارجية واجتماع اللجنة المشتركة، ستضفي هذه المشاركات الثنائية زخماً جديداً على علاقاتنا الثنائية.

التطلع إلى المستقبل:

تظل الهند ثابتة في التزامها بالرؤية التي يقودها الجنوب العالمي، وتعمل بنشاط على تعزيز النمو الشامل والتنمية العادلة على الساحة العالمية، وبهذه الروح، تواصل الهند تعزيز شراكة حيوية ومستقبلية مع تونس، ترتكز على القيم المشتركة والاحترام المتبادل والالتزام المشترك بالتقدم المستدام.

تحيا الهند! تحيا تونس!

تفعيله يتزامن مع العودة المدرسية

المجلس الأعلى للتربية والمسؤولية التاريخية

صابر الحرشاني

يبدو أن تفعيل المجلس الاعلى للتربية و التعليم سيتزامن مع العودة المدرسية المقبلة، لتدخل بلادنا مرحلة تاريخية حاسمة في تحقيق اهم اصلاح تترقبه العائلات التونسية.

و كان رئيس الجمهورية قيس سعيّد قد زار مؤخرا المقر الذي سيكون فيه المجلس الاعلى للتربية و التكوين و امر باجراء اشغال ترميم عاجلة ليكون جاهزا في أقرب الأوقات، حتى تباشر هذه المؤسسة الدستورية عملها خاصة بعد استكمال الاطارين التشريعي و الترتيبي لها.

مهمة تاريخية

وتجد تونس التي عرفت منذ الاستقلال إصلاحات كبرى في مجال التعليم نفسها اليوم أمام منعطف حاسم، حيث لم تعد الإصلاحات الجزئية أو التعديلات الظرفية كافية لمواجهة التحديات. وتتجلى الحاجة إلى مراجعة جذرية للمنظومة التربوية أمام تراجع مستوى التحصيل في المواد الأساسية وتنامي ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة وتراجع صورة المدرسة العمومية وارتفاع كلفة التعليم الخاص.

ويرتبط الإصلاح في مجال التعليم مباشرة بإصلاح الدولة والمجتمع، إذ تصنع المدرسة الأجيال التي ستدير شؤون البلاد في المستقبل، وتغرس قيم المواطنة وتؤهل الكفاءات القادرة على تطوير الاقتصاد وضمان استقراره، وتتأكد أهمية هذا المسار الإصلاحي باعتباره حجر الأساس لأي مشروع وطني شامل، وينعكس نجاحه على بقية القطاعات فيما يترك فشله أثره السلبي على كل المجالات.

و يحتاج تفعيل المجلس الاعلى للتربية تعيين اعضائه في الهياكل التابعة له و هي الهيئة العليا و هيئة الخبراء و هيئة التقييم و التي تضم وزراء القطاعات المعنية و عدد من الخبرات و الكفاءات التي يتم تعيينها و اختيارها الى جانب ممثلي الاطراف النقابية التي يمكن ان تحضر كلما كانت الملفات التي سيتم تناولها ذات العلاقة بالحق النقابي.

وتختلف العودة المدرسية هذه السنة عن سابقاتها في كونها تتزامن مع انطلاق عمل المجلس الاعلى للتربية، وهو ما يثير اهتمام الأولياء والمربين والتلاميذ، ويشعر الجميع بأن مرحلة جديدة بدأت وأن النقاش حول المدرسة تجاوز المطالب المادية أو الظرفية ليتناول الرؤية العامة لمستقبل التعليم والتكوين.

وأثبتت التجارب السابقة في تونس أن أي إصلاح تعليمي يحتاج إلى رؤية بعيدة المدى وإرادة سياسية ثابتة ومشاركة واسعة من مختلف المتدخلين، ولم تحقق الإصلاحات التي عرفتها البلاد في السنوات الماضية أهدافها بسبب غياب التنسيق بين الهياكل وضعف المتابعة وغياب آليات التقييم، وتبرز أمام المجلس الاعلى للتربية فرصة لتجاوز هذه الإخفاقات من خلال وضع آليات تضمن الاستمرارية والاستناد إلى دراسات دقيقة ومقارنات مع تجارب ناجحة في دول أخرى.

رهانات و تحديات

وتفرض التحديات المطروحة على المجلس الاعلى للتربية تحيين البرامج والمناهج لتواكب التطور العلمي والتكنولوجي، وربط التعليم بسوق الشغل، وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية، وضمان تكوين مستمر للمربين والمكونين، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة تحفز على التعلم. كما يفرض الواقع إدماج التكنولوجيا في التعليم لمجاراة الثورة الرقمية وتقليص الفجوة بين المدرسة التونسية ومحيطها العالمي.

ويبرز أيضا جانب آخر يتمثل في ضرورة ربط التعليم الأكاديمي بالتكوين المهني، حيث ويواجه الاقتصاد التونسي منذ سنوات مفارقة تتمثل في بطالة مرتفعة بين حاملي الشهادات العليا مقابل نقص في اليد العاملة المؤهلة في قطاعات متعددة.

وتستوجب معالجة هذه المفارقة وضع سياسة تعليمية تدمج المسارين منذ المراحل المبكرة وتمنح التكوين المهني المكانة التي يستحقها حتى يصبح خيارا جاذبا للشباب.

ويتطلب الإصلاح إعادة الاعتبار لدور المدرسة كحاضنة للقيم، فالعالم يشهد ضغوطا ثقافية وإعلامية وخطابات عنف وتطرف، وهو ما يجعل المدرسة فضاء أساسيا لغرس قيم الحوار والتسامح واحترام القانون والعمل الجماعي وحماية البيئة،وتعتبر التربية على المواطنة ركيزة لبناء مجتمع متماسك ومتوازن.

ويطرح تمويل الإصلاح تحديا كبيرا، إذ تمثل الميزانية المخصصة للتربية نسبة هامة من ميزانية الدولة، لكن الحاجيات المتزايدة تجعل الموارد غير كافية لتنفيذ مشاريع إصلاحية كبرى. ويقتضي الأمر البحث عن حلول مبتكرة للتمويل .

وتتوقف أيضا حوكمة القطاع على نجاح الإصلاح، فضعف التنسيق بين الوزارات والهياكل المعنية وتعدد القرارات المتناقضة يؤديان إلى إهدار الموارد وإرباك تنفيذ المشاريع، ويمكن أن يلعب المجلس الاعلى للتربية دورا محوريا في ضمان الانسجام بين مختلف الأطراف ومتابعة تنفيذ السياسات التربوية بشكل دوري وشفاف.

ويعتمد أفق الإصلاح التعليمي في تونس على قدرة المجلس الاعلى للتربية على تحويل الإرادة السياسية إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ، وعلى قدرته على إقناع الرأي العام بجدوى الإصلاحات المقترحة

وتعيش بلادنا اليوم لحظة فارقة، ويشكل تفعيل المجلس الاعلى للتربية بالتزامن مع العودة المدرسية فرصة لإطلاق إصلاح شامل يضع التعليم في قلب المشروع الوطني، حيث يستدعي الأمر أن يتحول هذا الإطار إلى فضاء حقيقي للتفكير والعمل الجماعي وأن ينجح في صياغة رؤية متكاملة تواكب التحولات وتستجيب لتطلعات المجتمع. ويظل الرهان كبيرا، فالنتائج التي ستتحقق في السنوات القادمة ستحدد ملامح تونس في العقود المقبلة.

وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس الاعلى للتربية طابعا تاريخيا، لأن القرارات التي سيتخذها اليوم ستؤثر في أجيال لم تولد بعد. وسيلتحق التلميذ الذي يدخل اليوم مقاعد الدراسة بسوق الشغل في منتصف القرن الحالي، وسيكون إعداد هذا الجيل بالمعرفة والمهارات والقيم التي يحتاجها رهينا بجدية الإصلاحات وعمقها وقدرة الدولة والمجتمع على جعل التعليم أولوية حقيقية.

قبل مناقشة قانون المالية :

توتر بين النواب و الحكومة

صابر الحرشاني

قبل احالة الحكومة مشروع قانون المالية إلى البرلمان في اكتوبر المقبل، برزت خلال الأسابيع الماضية مؤشرات توتر بين الوظيفتين التنفيذية و التشريعية عكستها عدة محطات أظهرت محدودية التنسيق بين الطرفين.

ويشير متابعون إلى أن العلاقة بين الحكومة ومجلس نواب الشعب تتسم بنوع من الجمود منذ بداية الدورة البرلمانية الماضية، تراكمت خلالها خلافات صغيرة ومتوسطة تحولت إلى نقاط توتر معلنة في أكثر من مناسبة، ومع اقتراب موعد إحالة مشروع قانون المالية الجديد ارتفعت حدة الانتقادات خاصة في صفوف لجنة المالية والميزانية.

انتقادات و توترات

وقد احتج رئيس لجنة المالية عبد الجليل الهاني مؤخرا على وزارة المالية بسبب عدم إرسالها المؤشرات الكبرى التي يفترض أن تسبق صياغة مشروع قانون المالية وفق ما ينص عليه الفصل 40 من القانون الأساسي للميزانية، ورأى الهاني أن الحكومة لم تحترم آجالا قانونية واضحة مما أعاق أعمال اللجنة وحرم النواب من الاطلاع المبكر على الفرضيات التي ستبنى عليها المالية العمومية للسنة القادمة، وهو ما اعتبره النواب استخفافا بدورهم الرقابي وغيابا للإرادة في تشريكهم في بلورة السياسات المالية.

وفي ملف آخر تقدم عشرة نواب بشكاية ضد وزارة الطاقة والمناجم بخصوص ما وصفوه بتجاوزات خطيرة في منح امتيازات للشركات الأجنبية في مجال الطاقات المتجددة، حيث اتهم هؤلاء النواب الوزارة بالتفريط في رصيد وطني وبالتلاعب بشروط استغلال المحطات الشمسية، وهو ما يفتح جبهة جديدة من الخلافات مع الحكومة في ظرف حساس تشهد فيه البلاد ضغوطا مالية واقتصادية متزايدة، ويرى بعض النواب أن هذه القضية تكشف غياب الشفافية في إدارة الموارد الاستراتيجية وتؤشر إلى أزمة ثقة عميقة بين البرلمان والحكومة.

كما عبر نواب من كتل مختلفة عن استيائهم من تعاطي الحكومة مع مبادرة تشريعية أطلقها بعضهم تحت عنوان "من طالت بطالتهم"، وهي مبادرة تسعى إلى إقرار إجراءات استثنائية لفائدة العاطلين عن العمل منذ سنوات طويلة. وقد رفض النواب تفسير غياب ممثل الحكومة عن جلسة استماع كانت مقررة قبل العطلة البرلمانية معتبرين أن هذا الغياب رسالة سلبية حول استعداد الحكومة للتفاعل مع المبادرات التشريعية، وأكدوا أنهم سيمررون المشروع للتصويت مباشرة بعد العطلة في صورة استمرار تجاهل الوظيفة التنفيذية.

ولم تقتصر مظاهر التوتر على هذه الملفات بل ظهرت أيضا خلال الدورة البرلمانية السابقة عندما طلبت الحكومة تأجيل جلسة حوار مع النواب ثم قامت بإلغائها لاحقا، مما أثار موجة من الاستياء في أوساط البرلمان .

ويجمع مراقبون على أن قانون المالية يشكل المحور الأساسي للصراع السياسي بين الطرفين، ففي السنة الماضية اصطدمت العديد من مقترحات التعديل بخصوص بعض الإجراءات الجبائية والاجتماعية بتوازنات مالية صارمة تمسكت بها الحكومة ورفضت أي تعديل من شأنه الإخلال بها، وقد خلق ذلك شعورا باللاجدوى لدى النواب الذين رأوا أن الوظيفة التنفيذية تحتكر القرار المالي وتتعامل مع البرلمان كمجرد غرفة تمرير لا أكثر.

ويخشى النواب أن يتكرر السيناريو ذاته هذه السنة خاصة وأن مؤشرات الوضع الاقتصادي مازالت صعبة، فالحكومة تجد نفسها مطالبة بإيجاد حلول عاجلة لتمويل ميزانيتها في ظل شح الموارد وارتفاع خدمة الدين، بينما يسعى النواب إلى تلبية المطالب الاجتماعية لدوائرهم الانتخابية عبر إجراءات اجتماعية أو مشاريع ذات بعد اجتماعي مباشر، وهو ما يجعل الاصطدام بين المنطقين مسألة وقت لا أكثر.

ويرى محللون أن هذا التوتر يعكس إشكالا أعمق في فهم النظام السياسي الجديد يتعلق حيث لم يعد للبرلمان من مكانة في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية، و بالتالي فإن مواصلة التفكير بمنطق دستور 2014 يولد ردود فعل غاضبة ويدفع النواب إلى البحث عن ملفات رمزية لمواجهة الحكومة.

ويذهب آخرون إلى أن الحكومة بدورها تواجه ضغطا كبيرا ، مما يجعل هامشها محدودا في التفاوض أو في قبول تعديلات جوهرية على مشروع الميزانية، وهي تسعى إلى تمرير قانون مالية متماسك يحافظ على صورة البلاد المالية أمام الأسواق العالمية حتى وإن أدى ذلك إلى صدام سياسي داخلي.

ويستعد اعضاء مجلس نواب الشعب الى استئناف نشاطهم بداية شهر سبتمبر المقبل وسط هذه الأجواء المتوترة، حيث يتوقع أن يعود الجدل حول المؤشرات الكبرى لقانون المالية وأن تتجدد الأسئلة حول ملفات الطاقة والبطالة والحوارات المؤجلة، ولن يكون من السهل تجاوز هذه التوترات إذا لم تبادر الحكومة بخطوات ملموسة تعيد الثقة وتفتح باب التشاور الحقيقي وفق النواب.

وبشكل عام تبدو اللحظة الراهنة لحظة كشف عن اختبار جديد للعلاقة بين االوظيفتين، فإما أن ينجح الطرفان في بناء أرضية مشتركة توازن بين الحاجات الاجتماعية والضرورات المالية، وإما أن يزداد الشرخ اتساعا ، ومع اقتراب موعد مناقشة مشروع قانون المالية في الغرفتين التشريعيتين يبدو واضحا أن العلاقة بين النواب والحكومة تمر بمرحلة حساسة ستحدد مسار الأشهر القادمة.

في رحاب العدالة: اعداد: محمد مبروك السلامي

المظيلة

الإطاحة بعصابة التنقيب على الآثار

تمكّن أعوان مركز الحرس الوطني بالمظيلة من الإطاحة بعصابة مختصة في التنقيب عن الآثار.

حيث انه بعد التحري تبين أن المجموعة، غير أصيلي المنطقة، وقد كانوا بصدد ممارسة نشاط غير قانوني، وقد تم حجز آلة متطورة للكشف عن الآثار . وتم اتخاذ الإجراءات القانونية في شأنهم .

نقل تونس:

فتح محضر في حادثة تهشيم بلور إحدى الحافلات الجديدة

قالت شركة نقل تونس، إنّها تولت فتح محضر في حادثة تهشيم بلور حافلة تابعة لها في على مستوى منطقة سيدي حسين بالعاصمة.

وأضافت الشركة أنّه تمّ تقديم تسجيلات كاميرات المراقبة إلى الوحدات الأمنية لاعتمادها في البحث، مشدّدة على أنّها متمسكة بحقّها القانوني في ما لحق ممتلكاتها من ضرر وستتولى تتبع المخربين قضائيا.

ووفق البلاغ، تعرّضت حافلة جديدة إلى الرشق بالحجارة يوم السبت الماضي على مستوى سيدي حسين، حيث تعمّد شاب رشق حافلة الخط 34 أ بالحجارة بعد النزول منها عندما كانت متجهة إلى وسط العاصمة، ممّا تسبّب في تهشيم بلّور من الحجم الكبير.

وقبل ايام، تعرّضت إحدى عربات المترو رقم 4 إلى تخريب بعد إشعال مجموعة من الأطفال المشاغبين، كانت على متن المترو بين محطتي "المنصف باي" و"سليمان كاهية"، النار في أوراق ثم إلقاؤها بين الكراسي ممّا تسبّب في حرق جزء من أرضية العربة وإتلاف الأسلاك الكهربائية المركزة تحت الكراسي مما احدث حالة من الهلع في صفوف المسافرين.

إشراف النيابة العمومية، إلى استنطاق عدد من الإداريين والأعوان العاملين بالمصحة والاحتفاظ ببعضهم، من بينهم مدير المصحة وقيم عام ومسؤولة عن الصيانة.

كما كشفت الأبحاث عن مكان إخفاء أعضاء بشرية وتم استخراجها من تحت الأرض في مكان منزو.

وتتواصل الأبحاث حثيثة للكشف عن جميع ملابسات العملية وتقديم المتورطين فيها إلى القضاء.

صفاقس

الاطاحة بشبكة للاتجار بالأعضاء البشرية

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية صفاقس 1 لأعوان الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بإدارة الشرطة العدلية بالقرجاني بمباشرة الأبحاث اللازمة بشأن شبهات تورط مصحة خاصة بصفاقس في الاتجار بالأعضاء البشرية.

وتفيد المعطيات المتوفرة بأن منطلق الأبحاث كان إثر شكاية تقدم بها طبيب جرّاح كان مساهماً في رأس مال المصحة المذكورة، حيث أشار إلى شبهات قوية حول تورط مشرفين على المؤسسة في تجارة الأعضاء البشرية.

وتم تعهيد فرقة أمنية من الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية بمباشرة التحقيقات، وقد تم في مرحلة أولى سماع شهادات عدد من الشهود، ثم انتقلت الأبحاث في مرحلة ثانية، وتحت

رمادة

حجز 500 رأس غنم في المنطقة العازلة

في إطار مكافحة ظاهرة التهريب وحماية الثروة الحيوانية من الأمراض العابرة للحدود، تمكّنت وحدات الجيش الوطني من حجز قرابة 500 رأس غنم مُهرّبة بالمنطقة العازلة

وقد قامت المصالح الفلاحية بإحداث فضاء قارّ بمركز التكوين المهني الفلاحي القرضاب لتأمين المحجوز بصفة عاجلة بعد أن تمّ نقل القطيع إلى الفضاء المذكور وإخضاعه للحجر الصحي، مع أخذ العينات اللازمة من قبل المصالح البيطرية بالمندوبية للتأكد من سلامته الصحية، إلى حين استكمال الإجراءات القانونية في شأنه.

القيروان

وفاة كهل في حادث مرور

جد حادث مرور بالطريق المحلية الرابطة بين معتمديتي حفوز والعلا، على مستوى عمادة الجباس، أسفر عن وفاة كهل على عين المكان بعد أن صدمته سيارة.

وقد تم نقل جثة الضحية إلى وحدة الأغالبة بالقيروان لعرضها على الطب الشرعي، في حين سلم السائق نفسه إلى مركز الأمن الوطني بالعلا في انتظار استكمال الأبحاث.

القصرين

القبض على قاتل والده

تمكنت وحدات الأمن من القبض على شاب، في الثلاثين من عمره، ارتكب جريمة قتل والده في حي الزهور بالقصرين، قبل أن يفرّ إلى العاصمة في محاولة للاختباء

وحسب المعطيات الأولية المتوفرة فإن الجاني عاد إلى منزل العائلة ، ودخل عبر الحائط الأمامي بدل الباب الرئيسي، حيث اعترضه والده، فنشب خلاف بينهما تطور إلى قيام الابن بطعن والده بسكين كان يخفيه، ثم حاول إخفاء الجثة بدفنها في مخزن خلف المنزل، معتقدًا أنه يتفادى كشف الجريمة.

بعد تنفيذ جريمته، غادر القاتل نحو العاصمة واتصل بصديق له لإيوائه، بدعوى البحث عن عمل. بالتنسيق بين الأجهزة الأمنية بالقصرين والعاصمة، تم تحديد مكانه في منطقة باب سويقة بعد فتحه لهاتفه الجوال، ليتم إيقافه وإحالته على الجهات القضائية.

و المتهم معروف بسلوكه المنحرف ومدمن مخدرات. وللاشارة فإن الجيران اكتشفوا المكان بعد انتشار رائحة جثة كهل مقطوعة الرأس ومدفونة في مخزن خلف المنزل. وتم فتح تحقيق في الغرض.

موسم الأمطار على الأبواب

مشاريع حماية المدن من الفيضانات بخطى السلحفاة

جلال العرفاوي

تزامنا مع بداية موسم الأمطار وما قد تسببه من فيضانات وخسائر مادية ووجدت وزارة التجهيز نفسها في سباق مع الزمن لإنهاء عدد من مشاريع حماية المدن من الفيضانات والتي قد تمكن في حال الانتهاء منها من تخفيف حدة الخسائر التي تتحملها المجموعة الوطنية كل سنة.

أمثلة عمرانية غير محينة

اعتبارا إلى أهمية موضوع حماية المدن من الفيضانات نصت مجلة التهيئة الترابية والتعمير على أن أمثلة التهيئة العمرانية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الطبيعية والعوامل البيئية في المنطقة موضوع المثال كما أن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لا يتوفر لديها قائمة شاملة ودقيقة لكل منشآت الحماية تمكنها من إعداد برامج الصيانة حسب ما يقتضيه موقع المنشأة ونوعيتها وخصائصها الفنية وسنة إنجازها وعمليات الصيانة التي استفادت منها وتواترها وهو ما لا يسمح بالتثبت من دورية إنجاز أشغال الصيانة . كما أن الإطار القانوني والتنظيمي لمجلة التهيئة العمرانية يعاني بدوره من عديد النقائص ولم يواكب التحولات الديمغرافية والتطور التقني وهو ما عطل مشاريع العناية والتطوير لتدعيم حماية المدن من الفيضانات في إطار المحافظة على الموارد البشرية والطبيعية والمنشآت العمومية والتجهيزات المشتركة والخاصة وتطويرها لغاية ضمان ديمومتها على المدى الطويل لتكون بذلك عنصرا من عناصر التنمية المستديمة . وتبعا لذلك تعاني أغلب المدن التونسية اليوم من بنية تحتية مهترئة نتيجة غياب الصيانة ومشاريع التهيئة وضعف الاعتمادات المالية المرصودة لحماية المدن من الفيضانات من قبل وزارة التجهيز والبلديات على حد السواء .

البناء الفوضوي سبب البلية

تمثل ظاهرة البناء الفوضوي من أهم الأسباب الرئيسية التي أضرت بالبنية التحتية للمدن وزادت في تعميق الأزمات عند نزول الأمطار الغزيرة وحدوث الفيضانات وخاصة تلك المنازل والأحياء المقامة على ضفاف الأودية ومجاري المياه . ويعود ذلك إلى عدم تحديد الملك العمومي للمياه وعدم التنسيق بين مختلف الإدارات فيما يخص منح رخص البناء وغياب تطبيق القوانين على المخالفين وزادت الأمور تعقيدا بعد الثورة حيث شهدت مختلف المدن انفلاتا كبيرا نتج عنه اعتداءات واسعة على الملك العمومي للمياه وتوسعا كبيرا للأحياء الشعبية حتى أصبحت بمثابة مدن كبيرة قائمة بذاتها.

البلديات في قفص الاتهام

إضافة إلى النقائص المسجلة بمجلة وأمثلة التهيئة العمرانية فإن عددا من البلديات قد خالفت القانون حيث تمت المصادقة على بعض التقسيمات التابعة للخواص ووقع منح مالكيها رخص بناء رغم وجود هذه التقسيمات في مناطق منخفضة ومهددة بالفيضانات كما أنها لم تولي العناية اللازمة لإنجاز شبكات تصريف مياه الأمطار داخل مناطقها بحجة ضعف الاعتمادات ومحدودية الإمكانيات البشرية والفنية ولم تقم بتعهد الشبكات مما أدى إلى انسدادها وعدم قدرتها على تسهيل سيلان مياه الأمطار. وينضاف إلى ذلك عدم امتلاك وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية لقائمات دقيقة لكل منشآت الحماية تمكنها من إعداد برامج الصيانة حسب ما يقتضيه موقع المنشأة ونوعيتها وخصائصها الفنية وسنة إنجازها وعمليات الصيانة التي استفادت منها وتواترها كما تولت الاستلام النهائي لدراسات أنجزت من قبل مكاتب الدراسات والتي لم تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التحفضات إضافة إلى أن بعض الأشغال العامة التي تم إنجازها دون دراسة ودون تقدير للمخاطر قد كان لها تأثيرها السلبي على السيلان الطبيعي لمياه الأمطار وساهمت في ظهور فيضانات.

تأخر إنجاز المشاريع

شملت مشاريع الصيانة 23 ولاية والتي تشرف عليها إدارة التهيئة العمرانية التابعة لوزارة التجهيز والإسكان والتي مازال عدد منها في طور الإنجاز إحداث تحسينات تشمل قنوات تصريف مياه الأمطار وذلك بقيمة 18.7 مليون دينار عبر عقد 22 صفقة غير أن نسبة تقدم الأشغال بدت متفاوتة من ولاية إلى أخرى على غرار ولايات قابس وتوزر وقبلي وسوسة والمنستير والمهدية والقصرين .أما مشاريع حماية المدن من الفيضانات فهي تهم حماية مدينتي جرزونة ومنزل عبد الرحمان من ولاية بنزرت من الفيضانات بكلفة 24 مليون دينار ومشروع حماية مدينة قفصة وخاصة أحياء النور والسرور والحميلة وضاحية سيدي أحمد زروق للحد من أخطار فيضانات أودية الدخلة والجامعة وسيدي أحمد زروق وايلو ، إضافة إلى مشروع حماية مدينة بن قردان من ولاية مدنين من الفيضانات بقيمة 8 مليون دينار ومشروع حماية مدينة جمال بكلفة تفوق 6 مليون دينار ويشمل تهيئة وادي الحماية وتشجير ضفافه وتصريف مياه الأمطار بحي ابن خلدون وقرب المدرسة الإعدادية محمود المسعدي وتهيئة جزء من وادي بني فولي بجمال الشرقية . غير أن هذه المشاريع مازالت وإلى اليوم تعترضها إشكاليات عديدة وخاصة منها العقارية أو تلك المتعلقة بأمثلة التهيئة العمرانية . كما تتضمن الاستراتيجية الوطنية لوزارة التجهيز والإسكان للتحكم في مياه السيلان المتدفقة نحو المدن إنجاز دراسة للتصريف في مخاطر الفيضانات إلى أفق 2050 بكلفة تقديرية بـ12 مليون دينار ومن المنتظر انتهاء هذه الدراسة في سنة 2025 .

وبخصوص أهم المشاريع المنجزة لحماية المدن من الفيضانات فيبلغ عددها 14 مشروعا بكلفة جملية مقدرة بـ 148 مليون دينار وتشمل عدة مناطق بعدد من الولايات إضافة إلى برنامج حماية الشريط الساحلي من الانجراف بقيمة 678 ألف دينار.

مهرجان قرطاج يكرّم روح الفنان الكبير فاضل الجزيري بعرض فيلم "ثلاثون"

خصّص مهرجان قرطاج، تكريما لروح فقيد السـاحة الثقافية والفنية الفنان الكبير فاضل الجزيري، وذلك من خلال عرض فيلمه السينمائي المميز "ثلاثون" في المسرح الأثري بقرطاج في تحيـة وفاء لواحد من أعمدة الإبداع المسرحي والسينمائي والموسيقي في تونس والعالم العربي.

ويُعـدّ فيلم "ثلاثون" الذي كتبه وأخرجه فاضـل الجزيري بالتعاون مع الكاتبة عروسـية النالوتـي، عملا فنيا متكاملا، بحسـب النقاد، و يرصد تحولات المجتمع التونسي في ثلاثينيات القـرن الماضي (1924–1935)، من خلال قصة ثلاث شخصيات بارزة صنعت معالم الوعي الوطني والاجتماعي: الطاهر الحداد، المفكر والمناضل من أجل حقوق المرأة؛ وابن عمه محمد علي الحامي، مؤسس أول نقابة تونسية ومدافع شرس عن حقوق العمال؛ وأبو القاسم الشابي، الشاعر الثائر الذي أصبح رمزاً للحرية والإبداع.

وشـارك في الفيلم الذي تم عرضه للمرة الأولى سنة 2008، ثلة من الوجوه الفنية التونسية البارزة منهم علي الجزيري وجوهر الباسطي ونضال قيقة وعبيد الجميعي وغانم الزرلي وأنيسة داود.

ويأتي هذا العرض بعد أيـام فقط من رحيل الفنان فاضل الجزيري الذي وافته المنية فجر الاثنين 11 أوت 2025 عن عمر ناهز 77 عاما بعد مسـيرة فنية استمرت لأكثر من خمسة عقود من العطاء والإبداع المتواصل.

وولد فاضل الجزيري عام 1948 بالعاصمة تونس. وبدأت ملامح شـغفه بالمسرح تتضح في أواخر السـتينات خلال دراسـته بالمعهد الصادقي حيث انضم إلى نادي الشـبيبة المدرسية المهتم بالفن الرابع. واصل دراسته في لندن وباريس، ثم عاد إلى تونس ليؤسـس سـنة 1971 "مهرجان المدينة" ضمن جمعية صيانة مدينة تونس العتيقة، وبعدها بعام شارك في تأسيس "فرقة مسرح الجنوب" بقفصة مساهما في إرساء دعائم اللامركزية الثقافية.

كما كان من أبرز مؤسـسي "المسرح الجديد" سـنة 1976 رفقة ثلة من المسرحيين من بينهم فاضـل الجعايبي ومحمد إدريس والحبيب المسروقي، وشـارك في أعمال مسرحية لا تزال تُعدّ من علامات المسرح التونسي مثل "العرس" و "الورثة" و"التحقيق" و"غسالة النوادر".

سنة 1990، غادر "المسرح الجديد" ليؤسس شركة "تونس للإنتاج"، منتجا ومخرجا لأعمال مسرحية وسـينمائية وموسيقية كان لها صدى واسـع. من أبرز أعماله المسرحية "صاحب الحمار" و "الجازية الهلالية" و"العوّادة" فيما أحدث ثورة فنية في العروض الموسـيقية عبر أعمال خالدة كـ "النوبـة" و "الحضرة" وهي عروض أعادت للتراث الشـعبي والصوفي مكانته في المشهد الثقافي الحديث.

وفي مجال السينما، تميز بأسلوب بصري وفني متفر نال عنه عدة جوائز وشـارك في مهرجانات عالمية مثل مهرجان كان السينمائي. وقد جمع في مسيرته بين عمق الفكرة وجمالية الإخراج، ما جعل أعماله تلقى التقدير محليا ودوليا.

من مسرح قرطاج:

مي فاروق تنثر طرب "أم كلثوم" على مرافئ الذاكرة

وسـط أجواء مفعمة بالحنين وعطر الطـرب الأصيل، أحيت الفنانة المصرية مي فاروق سـهرة فنية اسـتثنائية على ركح مهرجان قرطاج الدولي، ضمن فعاليات الدورة الـ59 من المهرجان، احتفاءً بالذكرى الخمسين لرحيل "كوكب الشرق" أم كلثوم.

منذ الساعات الأولى من المساء، بدأت جماهير من مختلف الأعمار تتوافد على المسرح الروماني بقرطاج، بعد أن نفدت تذاكر الحفل قبل أيام، لتكون في الموعد مع أمسية أعادت الحياة لأمجاد الطرب العربي الأصيل، واستحضرت سهرات كوكب الشرق بكل ما تحمله من سحر وهيبة.

افتتحت السـهرة بعرض شريط وثائقي يلخّص حفلة أم كلثـوم التاريخية التي أحيتها في تونس خلال ماي 1968، ضمن جولة لدعم الجيش المصري بعد نكسة 1967، في أمسية حضرها الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة. تلك اللحظات المصوّرة شـكّلت مدخلا عاطفيا مؤثرا للحفـل، حيث بدت وكأنها تمدّ الجسر بين الماضي والحاضر.

ثم دخلت مي فاروق إلى الركح، يرافقها المايسـترو محمد الأسـود وفرقة موسـيقية تونسية، لتفتتح السهرة بأغنية "الحب كله"، ثم "هذه ليلتي"، وسط تفاعل ملحوظ من الجمهور الذي بدا وكأنه يسترجع لحظات حية من زمن الطرب الذهبي.

أداء بخصوصية فنية

على امتداد ساعتين ونصف، توالت الأغاني التي صدحت بها مي فاروق، فتنقلت بين "غداً ألقاك"، و"بعيد عنك"، و"سيرة الحب"، و"الأطلال"، و"فات الميعاد"، و"دارت الأيام"، وغيرها من الروائع، دون أن تسعى إلى تقليد أم كلثوم، بل اختارت أن تقدّم هذه الأعمال بصوتها الخاص وأسلوبها الأصيل، محافظة على الروح الكلثومية دون الوقوع في فخ المحاكاة.

أداؤها المتمكن وصوتها القـوي أثارا إعجاب الجمهور، الذي لم يتوقف عن التفاعل والتصفيق، ما جعل الفنانة المصرية تتأثر حدّ البكاء، في لحظة إنسانية صادقة عكست عمق العلاقة بين الفنّان والجمهور.

لحظة اعتراف وامتنان

وفي كلمـة مؤثرة وجّهتها للحضور، قالت مي فـاروق: "أنا مهما حاولت أن أعبّر عن سعادتي بوقوفي على مسرح قرطاج، فلن أستطيع... أنا سعيدة جدًا، ولي الشرف أن أقف على هذا المسرح العريق".

وأضافت:" أنا فخورة أيضًا بوجودي وسط أكثر جمهور سميّع في الوطن العربي، بل أكثر جمهور صوته أحلى من صوت المطرب على المسرح"، في إشارة واضحة لتقديرها الكبير للجمهور التونسي وتفاعله.

وعبّرت عن اعتزازها بإحياء هذه السهرة الخاصة، قائلة: " لي الشرف بإحياء ليلة تاريخية ومهمة، تحتفي برمز من رموز الموسيقى العربية، كوكب الشرق أم كلثوم. فخورة باختياري لإحياء هذه الليلة، وأشـكر الظروف التي جعلتني أغنّي لأم كلثوم وأنا صغيرة، لأقف اليوم على المسرح كمطربة".

كانت هذه السهرة أكثر من مجرّد حفل غنائي بل بمثابة تكريم للذاكرة الجماعية، واستحضار لقامة فنية اسـتثنائية مثل أم كلثوم، جسّـدته مي فاروق بصوتها وحضورها وصدقها الفني.

في مهرجـان قرطاج، حيث يلتقي التاريخ بالفن، اسـتطاعت مي فاروق أن تكتب صفحة جديدة من الوفاء للطرب العربي الأصيل، وتُثبت مرة أخرى أن صوت أم كلثوم، وإن غاب جسـدها، ما زال حاضرا في القلوب، يتردّد على المسارح الكبرى، ويعيش في ذاكرة الشعوب.

ريم حمزة

ازمات داخلية ونفور خارجي منه

الكيان الصهيوني بين وهم السيطرة وانكشاف الهشاشة

يعيش الكيان الصهيوني واحدة من أكثر لحظاته تقلبًا وضعفًا، حيث تتعالى الأصوات داخليًا وخارجيًا بشأن مستقبله السياسي والعسكري، ولا سيما في ظل استمرار عدوانه على قطاع غزة، يظهر هذا الكيان بمظهر المنتصر في إعلامه، لكنه في الحقيقة يتخبط في قرارات غير محسوبة، ويعاني من أزمة استراتيجية تهدد بنيته الأمنية والسياسية.

تتصاعد دعوات داخلية متناقضة بين توسيع العمليات العسكرية وفرض السيادة الكاملة على غزة، في وقت تُعبّر فيه المؤسسة العسكرية عن قلقها من الانزلاق إلى حرب استنزاف طويلة الأمد، وفي المقابل، تتزايد الضغوط الدولية، حتى من الحلفاء التقليديين، لإيقاف آلة الحرب والبحث عن تسوية سياسية، يتبين من التناقضات بين القيادة السياسية والعسكرية، ومن العجز عن تقديم خطة واضحة لما بعد الحرب، أن هذا الكيان هشّ أكثر من أي وقت مضى.

تصاعد التخبط السياسي في الكيان الصهيوني

يُظهر المشهد السياسي داخل الكيان الصهيوني حجم الارتباك والتخبط في التعامل مع تطورات الحرب في غزة، فبينما يروج رئيس الوزراء لخطط توسعية تهدف إلى احتلال غزة بالكامل، تنقسم الآراء داخل الحكومة بين توجهات متطرفة تسعى لفرض سيادة عسكرية دائمة، وأخرى تُحذّر من الانجرار نحو كارثة استراتيجية طويلة الأمد.

هذا الانقسام لا يعكس فقط تباينًا في الآراء، بل يُجسد انعدام الرؤية الموحدة، وغياب الهدف السياسي الواضح لما بعد المعركة، فبدلاً من تقديم خطة متكاملة لإدارة غزة أو التعامل مع المجتمع الدولي، يتجه الكيان الصهيوني نحو خطوات غير مدروسة تُفاقم من عزلته وتُعمّق أزماته.

التخبط السياسي بات واضحًا من خلال التغييرات المفاجئة في التصريحات، وعدم القدرة على حسم أي قرار استراتيجي، ما يُظهر مدى ضعف هذا الكيان من الداخل، واعتماده المفرط على القوة العسكرية كأداة وحيدة للهيمنة، في ظل غياب البُعد السياسي الواقعي والمُقنع.

هشاشة القيادة العسكرية وانكشاف الخلل الاستراتيجي

على الرغم من ادعاءات القوة، فإن القيادة العسكرية في الكيان الصهيوني تعيش حالة من القلق المتزايد، وهو ما ظهر من خلال تصريحات لقيادات عليا تُبدي امتعاضها من غياب الرؤية الاستراتيجية لدى السياسيين. الجيش الصهيوني، الذي كان يُقدَّم دومًا على أنه المؤسسة الأقوى والأكثر انضباطًا، بات اليوم في موقع المُتردد والمُحبط، حيث يخشى من التورط في حرب استنزاف طويلة قد تُفقده قدراته على المدى البعيد. كذلك، تزداد المخاوف حول مصير الأسرى المحتجزين في غزة، وهو ما يُقيّد حركة الجيش ويُربك خططه العسكرية، كما أن فشل المؤسسة العسكرية في فرض سيطرة كاملة أو القضاء على المقاومة، يعكس مدى اختلال ميزان القوى على الأرض، هذا الارتباك لا يُعبّر فقط عن قصور تكتيكي، بل يكشف هشاشة عميقة في بنية الجيش الذي لطالما تغنّى بتفوقه، ويُشير إلى أن الكيان الصهيوني لم يعُد قادرًا على حسم المعارك كما في السابق، ما يجعل استمراره في العدوان مغامرة خاسرة بكل المقاييس.

المقاومة.. درع الشعب وسيفه

في مقابل التخبط السياسي والعسكري للكيان الصهيوني، تقف المقاومة الفلسطينية بثبات نادر، تؤكد يومًا بعد يوم أنها ليست مجرد رد فعل، بل مشروع تحرر متكامل يحمل رؤية واضحة وإرادة لا تلين، هذه المقاومة التي تُحاصر منذ سنوات، وتُستهدف في كل تفاصيل الحياة، أثبتت أنها قادرة على فرض معادلات جديدة في الميدان والسياسة، فقد نجحت في كشف هشاشة المنظومة العسكرية الصهيونية، وتحدّت أدواته الاستخباراتية والتكنولوجية، وأجبرت قياداته على التفكير ألف مرة قبل اتخاذ أي خطوة ميدانية.

ما يخشاه الكيان الصهيوني اليوم ليس فقط صواريخ المقاومة، بل قدرتها على الصمود، وبنيتها التنظيمية المتماسكة، وتماهيها مع نبض الشارع الفلسطيني الذي يرى فيها خيارًا وجوديًا، فالمقاومة لا تسعى للسلطة، بل تسعى للتحرير، وهي بذلك تحظى بدعم جماهيري وشعبي يجعل من محاولات الكيان لإضعافها أو استئصالها أمرًا مستحيلًا.

تفكك الجبهة الداخلية في الكيان الصهيوني

في ظل استمرار العدوان على غزة، لم يَعُد الكيان الصهيوني يواجه المقاومة فقط، بل أصبح يواجه تصدعًا داخليًا متسارعًا يُهدد تماسكه من الداخل، المجتمع الصهيوني يعيش حالة من الانقسام العميق، ليس فقط بين تياراته السياسية، بل أيضًا بين مؤسساته الأمنية والشعبية.

حالة الهلع والخوف داخل المستوطنات، وتراجع الثقة في القيادة السياسية، واتهام الجيش بالفشل، كلها مؤشرات على أن الجبهة الداخلية للكيان تعاني من ضعف شديد، تظهر الخلافات علنًا بين الجنرالات والسياسيين، وتتصاعد الاحتجاجات في الشارع ضد قرارات الحكومة التي باتت تُوصف بالمرتبكة والعاجزة.

كما أن حالة القلق على الجنود والأسرى تعمّقت، وأصبحت أداة ضغط مضادة على صانعي القرار، ما يجعل الكيان في مأزق لا يُحسد عليه: فهو لا يستطيع الاستمرار في العدوان دون تكلفة باهظة داخليًا، ولا يستطيع التراجع دون أن يُعدّ ذلك هزيمة واضحة، هذا التفكك الداخلي يثبت أن هشاشة الكيان الصهيوني ليست فقط في ميدان المعركة، بل تمتد إلى عمقه الاجتماعي والسياسي، ما يجعله أكثر عرضة للانهيار من الداخل قبل أن يُسقطه أي عدو من الخارج.

في الختام، إن الكيان الصهيوني الذي طالما قدّم نفسه كقوة لا تُقهر، يمر اليوم بأزمة وجودية عميقة تتجلّى في مستويين: داخليًا، في صورة الانقسام بين القيادة السياسية والعسكرية، وفي عجزه عن فرض خطّة واضحة لما بعد العدوان، وخارجيًا، في اتساع عزلته وتراجع دعمه الدولي.

إن اعتماد الكيان على القوة المفرطة دون حساب للعواقب، ليس دليل قوة، بل مؤشّر ضعف يُخفي عجزًا عن إيجاد حلول سياسية واقعية ومستدامة، لقد كشف العدوان على غزة حجم الخلل البنيوي في عقيدة هذا الكيان، وأظهر أن مقاومة صغيرة لكنها صلبة وذات إرادة لا تنكسر، قادرة على إرباك منظومة عسكرية كاملة. كما أن تزايد الأصوات العالمية المطالبة بإنهاء الاحتلال ووقف العدوان، يفرض على هذا الكيان مواجهة الحقيقة المُرّة: أن مشروعه الاستعماري لم يعُد مُستدامًا، وأن التفوق الزائف لا يمكن أن يصمد أمام صمود شعب مُصرّ على حريته وكرامته. النهاية لم تعُد خيارًا بعيدًا، بل مسارًا يتسارع مع كل قرار خاطئ يتخذه هذا الكيان الهش.

إسرائيل ومخطط التفكيك: استراتيجية الاحتلال في سوريا ودوره في تدمير المنطقة

محمد بن محمود

منذ نشوء الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ومنذ اللحظة التي امتدت فيها يد إسرائيل إلى الأراضي العربية المجاورة، باتت التوترات الجيوسياسية في المنطقة تتحكم في كل مجريات الأحداث. فإسرائيل لا تكف عن محاولاتها للهيمنة على المنطقة العربية بأسرها، وهذا لا يتوقف عند حدود فلسطين، بل يتعداها إلى جيرانها، من لبنان إلى سوريا، وصولًا إلى العراق واليمن.

ورغم دعوات المجتمع الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، تستمر إسرائيل في دفع المنطقة نحو مزيد من التفكك والانقسام بما يتماشى مع مصالحها الاستراتيجية، خاصة في سوريا، حيث تظهر سياسة الاحتلال الإسرائيلي في هذا البلد بشكل فاضح وعنيف.في سوريا، وكما في كل مكان، لم تكن إسرائيل طرفًا محايدًا أو بعيدًا عن الأحداث، بل كانت تحاول دومًا أن تؤجج نيران الفوضى، من خلال التدخل المباشر وغير المباشر، العسكري والسياسي، بهدف تحقيق مصالحها التي تتعارض مع أمن واستقرار الشعب السوري. وإذا كان هدف إسرائيل في البداية هو بسط السيطرة على الجولان، فإن هدفها الآن يبدو أكثر تعقيدًا وموغلًا في طموحات الهيمنة. فما الذي تريده إسرائيل من سوريا؟ وما هي استراتيجية التفكيك التي تنتهجها في هذا السياق؟ وكيف يمكن نقد هذه السياسات المدمرة بشكل لاذع؟

إسرائيل لا تريد سوريا موحدة

بعد سنوات من الحرب الأهلية السورية، أصبح من الواضح أن إسرائيل لا ترغب في أن ترى سوريا دولة موحدة. في الحقيقة، لا تعكس سياسات إسرائيل في المنطقة أي رغبة في تحقيق السلام أو الاستقرار. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي، والعديد من الدول العربية تدعم فكرة سوريا الموحدة، ترى إسرائيل أن أي حكومة سورية موحدة قد تشكل تهديدًا جيوسياسيًا لها.إن موقف إسرائيل المعادي لأي تسوية قد تؤدي إلى استقرار سوريا وتوحيد أراضيها، يعكس طبيعة تفكير هذا الكيان الاستعماري. فتفكيك سوريا إلى كيانات متنازعة ومقسمة يخدم المصالح الإسرائيلية على المدى البعيد. هذا التفكيك يضمن لإسرائيل أن تبقى سوريا ضعيفة ومرهونة بالصراعات الداخلية، مما يتيح لها المجال للتدخل في شؤونها وتحقيق أطماعها في السيطرة على الأراضي المجاورة، وأبرزها الجولان المحتل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فشل استقرار سوريا يعني أن تل أبيب يمكنها أن تظل في حالة تأهب دائمة، وتستمر في تنفيذ غارات جوية على مواقع الجيش السوري والمنشآت الإيرانية والميليشيات الموالية لها في الجنوب السوري. هذا التفكيك يعزز موقف إسرائيل في محيطها العربي، حيث تبقى سوريا مشغولة بأزماتها الداخلية، ولا تملك القدرة على التفرغ لأي تهديد إسرائيلي مباشر. ما تفعله إسرائيل هو تأبيد الفوضى في سوريا لضمان استمرار تفوقها الأمني والسياسي.

جنوب سوريا: المسرح الرئيسي للاستراتيجية الإسرائيلية

منطقة الجنوب السوري، التي تلاصق الجولان المحتل، تعتبر الأبرز في الاستراتيجية الإسرائيلية. هذه المنطقة لا تشهد فقط عمليات عسكرية مستمرة من إسرائيل، بل هي أيضًا بؤرة من بؤر الانقسامات الطائفية والإثنية التي تسعى إسرائيل إلى تغذيتها. فإسرائيل تستغل الانقسامات العرقية والطائفية الموجودة في هذه المنطقة، ولا سيما بين العشائر الدرزية والمجموعات السنية والشيعية، لتغذية الصراعات الداخلية وتعزيز تشرذم المجتمع السوري.

من خلال هذا التدخل، لا تسعى إسرائيل فقط إلى إضعاف الجيش السوري، بل إلى إقامة موطئ قدم دائم لها في المنطقة الجنوبية. ما فعلته إسرائيل في جنوب سوريا هو تثبيت وجودها العسكري والسياسي عن طريق تقديم الدعم للمجموعات المحلية التي تساند مصالحها، بما في ذلك المجموعات الدرزية التي ترتبط بعلاقات تاريخية مع الدولة العبرية. هذا الدعم يشمل التدريب العسكري، وتقديم الأموال، وحتى التغطية السياسية في المحافل الدولية.إسرائيل لا تكتفي بمراقبة الصراع الداخلي في سوريا عن كثب، بل هي تتدخل فيه مباشرة عبر ضربات جوية مستمرة ضد مواقع الجيش السوري، ومصانع الأسلحة التابعة لحزب الله، والميليشيات الإيرانية. لم يكن ذلك غريبًا من دولة لا تتورع عن استخدام القوة المفرطة من أجل ضمان هيمنتها على المنطقة، بل هو جزء من سياسة إسرائيل الرامية إلى تقسيم المنطقة، وليس إلى إعادة توحيدها.

استعادة الردع: سياسة إسرائيلية متناقضة

إسرائيل التي طالما تباهت بأنها قوة ردع في المنطقة، تجد نفسها في موقف ضعيف، خاصة بعد الهجوم الذي شنته الفصائل الفلسطينية على الأراضي المحتلة في أكتوبر 2023. هذا الهجوم، الذي أظهر ضعف منظومة الردع الإسرائيلية، دفعها إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الأمنية في المنطقة. ورغم ادعاء إسرائيل بأنها تسعى إلى استعادة صورة الردع، إلا أن الحقيقة تظهر أن ما تحاول القيام به هو استعادة سيطرتها وهيمنتها على المنطقة، بعيدًا عن أي التزام بالقوانين الدولية أو حقوق الإنسان.من الواضح أن الردع الإسرائيلي لم يعد فقط موجهًا ضد أطراف معينة في المنطقة، بل أصبح سلوكًا يعتمد على التخويف، والعدوانية، والاحتلال المستمر. فإن إسرائيل تقوم بالغارات الجوية المدمرة على الأراضي السورية تحت ذريعة مكافحة التهديدات، ولكن الحقيقة هي أنها تسعى فقط إلى تعزيز تفوقها العسكري في المنطقة، وتقوية قبضتها على الجولان المحتل. ولا يعكس هذا الردع إلا صورة دولة توسعية لا تتورع عن استخدام أي وسيلة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، بما في ذلك القوة العسكرية العمياء.

إسرائيل في هذا السياق تسعى إلى إظهار قدرتها على شن ضربات استباقية، وتحقيق تفوق ميداني من خلال القصف المستمر لأهداف سورية. ولكن هذه التصرفات لا تُظهر سوى صورة من العجز، فالحقيقة أن إسرائيل قد فقدت قدرتها على ردع الشعب الفلسطيني، وكذلك على كبح مقاومة شعوب المنطقة لاحتلالها. الردع الإسرائيلي، الذي كان يُعتَقد أنه يمثل قوة تحكم المنطقة، بدأ ينهار بسبب الاستراتيجيات العدوانية التي تعتمد على ضربات عسكرية عمياء.

استراتيجيات سياسية ناعمة: أدوات الاحتلال الملتوية

لا تقتصر استراتيجية إسرائيل في سوريا على الأساليب العسكرية فحسب، بل تسعى أيضًا إلى استغلال الأدوات السياسية لفرض هيمنتها على سوريا والمنطقة. هذه الأدوات السياسية تمثل الوجه الآخر للعدوان العسكري، وتستخدمها إسرائيل لفرض ضغوطات على القوى الدولية، وتوجيه سياسات الدول الكبرى بما يتماشى مع مصالحها.

إسرائيل تعمل على استغلال التوترات الإقليمية لصالحها، فبعد أن فشلت في تحقيق أهدافها العسكرية في بعض الأحيان، تجد نفسها ملزمة باللجوء إلى الحلول السياسية التي تتضمن إضعاف النظام السوري عبر التحريض على تفكيك الدولة، وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية، والتأكيد على أهمية الحل السياسي. إسرائيل تسعى، من خلال ذلك، إلى تحجيم القوة السورية، ومنع أي جهود تهدف إلى إعادة بناء الدولة السورية وتوحيد أراضيها.

تتعاون إسرائيل مع أطراف محلية، وتدعم الميليشيات المسلحة في محاولة لتقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ. كما أنها تسعى إلى عزل سوريا عن القوى الكبرى في المنطقة، مثل تركيا وإيران، بل وتحاول توظيف الدعم الأمريكي لزيادة الضغط على سوريا. ما تفعله إسرائيل هنا هو العمل على إضعاف الهوية السورية، وتحقيق مشروعها الجيوسياسي الذي يهدف إلى بقاء سوريا مفككة وضعيفة.

إسرائيل وشرق أوسط جديد: الهيمنة على حساب العرب

إن السياسات الإسرائيلية تجاه سوريا لا تتوقف عند حدود هذا البلد العربي، بل تمتد لتشمل كافة أرجاء المنطقة. منذ أن بدأت إسرائيل في تنفيذ استراتيجياتها العدوانية، كان الهدف الأسمى هو إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالحها الأمنية والجيوسياسية. في هذا السياق، كانت سوريا تشكل حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية، إذ أن استقرار سوريا قد يشكل تهديدًا حقيقيًا لمخططات الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة.إسرائيل تحاول استغلال كل نقطة ضعف في سوريا، وكل فرصة لتوسيع نفوذها، سواء في سوريا أو في البلدان المجاورة. إن ما تفعله إسرائيل في سوريا هو جزء من مشروع أكبر يهدف إلى تغيير واقع الشرق الأوسط بالكامل لصالحها. هذا المشروع يتضمن ضرب أية مقاومة عربية للمخططات الغربية الإسرائيلية، وتدعيم الاحتلال العسكري على حساب الاستقلال الوطني العربي.

إسرائيل هي كيان لا يتورع عن استخدام كافة الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافه التوسعية، بغض النظر عن التكلفة البشرية والسياسية التي تترتب على ذلك. سياستها في سوريا هي جزء من هذا المخطط العدواني الذي يهدف إلى تفكيك المنطقة، وإضعاف أي قوة إقليمية قد تشكل تهديدًا لأطماعها. من خلال التدخلات العسكرية، والضغوط السياسية، وتحفيز الانقسامات الطائفية والإثنية، تسعى إسرائيل إلى استمرار الهيمنة على المنطقة.إن السياسات الإسرائيلية في سوريا لا تمثل فقط تهديدًا للشعب السوري، بل لكل شعوب المنطقة العربية. إنها تجسد الوجه الحقيقي للاحتلال الذي لا يعرف إلا لغة القوة والهيمنة.

بن غفير يهدده في زنزانته... وعائلته مصدومة

مروان البرغوثي في خطر

محمد بن محمود

في خطوة صهيوني مثـــيرة للجدل ، هدد وزير الأمـــن الإسرائيلي إيتمار بن غفير الأسير الفلســـطيني مروان البرغوثـــي بعـــد اقتحـــام زنزانته، وســـط صدمة عائلته مـــن ملامحه، ومخاوف على مصيره. وقال بن غفير للبرغوثي إنه ســـيمحو كل من يعبث مع شـــعب إسرائيل، وأضاف موجها حديثه للبرغوثي إنكـــم لن تنتصروا، ويجب أن تدركوا ذلـــك. ويأتي ذلك في إطار السياســـات الاستفزازية للوزير الإسرائيلي اليمينـــي المتطرف، وغداة مصادقة رئيـــس أركان الجيش إيال زامير على الفكرة المركزية لخطة إعادة احتـــلال قطاع غـــزة بالكامل، بما في ذلك مهاجمـــة منطقة الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة التـــي بدأت مطلع الاسبوع .

وقالت القناة الســـابعة الإسرائيلية الخاصـــة إن الوزير بـــن غفير اقتحم قســـم العزل الفردي الذي يقبع فيه الأســـير البرغوثي، وقال له: من يقتل أطفالنا أو نساءنا فسنمحوه، أنتم لن تنتصروا علينا.

ونشرت القنـــاة مقطعا مصورا لبن غفير وهو يقوم بالزيارة الاستفزازية للبرغوثي الذي بدا في المقطع بجســـد هزيـــل ويعاني وضعا صحيا ســـيئا، وقالت القناة إن زيارة بن غفير للسجن كانت لمتابعة تشـــديد ظروف احتجاز الأسرى الفلسطينيين.

ومنذ تولي بن غفـــير مهامه وزيرا للأمن نهاية 2022، شـــهدت أوضاع الأسرى الفلســـطينيين في ســـجون إسرائيل تدهورا ملحوظا، حيث لوحظ انخفاض كبـــير في أوزانهـــم نتيجة السياسات التي فرضها في السجون.

وفي 17 جويليـــة الماضي، تفاخر بن غفير بتجويع الأسرى الفلســـطينيين في الســـجون، وذلك عندمـــا وصل إلى المحكمة العليا لحضور جلسة استماع بشأن التماس جمعية حقوق المواطن، حول ظروف معيشة واحتجاز الأسرى الفلسطينيين.

والبرغوثـــي يعتبر من أبـــرز قادة الحركـــة الأســـيرة الفلســـطينية بالســـجون الإسرائيلية، وهو معتقل منذ عام 2002 ومحكوم بـ5 مؤبدات. واعتقلت إسرائيـــل البرغوثي في افريل 2002، وحكمت عليه بالسجن المؤبد 5 مرات و40 سنة، بتهمة المسؤولية عن عمليات نفذتها مجموعات مســـلحة محسوبة على حركة فتح، وأدت لمقتل وإصابة إسرائيليين.

تغير الملامح

وأعربـــت عائلـــة البرغوثـــي عن صدمتها مـــن تغير ملامـــح وجهه، والإنهـــاك والجوع اللذين يعيشـــهما مثـــل باقـــي الأسرى. وقالـــت عائلة البرغوثي إنهـــا تخشى على حياة ابنها داخل الســـجن. وبدوره أعرب رائد أبو الحمص رئيس هيئة شـــؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية عن القلق على حياة البرغوثي بعـــد اقتحام بن غفير زنزانتـــه وتهديده، في تجـــاوز لكافة الخطوط الحمراء.

وقال أبـــو الحمـــص -في بيان- إن وصول المتطرف بن غفـــير إلى زنزانة القائد أبو القسام (البرغوثي) بمثابة تهديد علني، وما صدر عنه من ألفاظ ونقاش بمضمونها وأســـلوبها مؤشر خطير على النوايا التـــي يخفيها هذا العنصري المـــأزوم. وأضاف: بن غفير هو من مارس تعذيـــب الأسرى أمام عدسات الكاميرا، وله أسبقيات كثيرة تعج بالحقـــد والعنصرية، وأن يتجرأ عـــلى قائد بحجـــم أبو القســـام فيه تجاوز لكافة الخطوط الحمراء، ونحن في حالة قلـــق على حياتـــه. ودعا أبو الحمص الشعب الفلسطيني للانتصار لأبي القسام وتضحياته.

وإثر تداول المقطـــع المصور، تتالت الإدانات الفلســـطينية حيث اعتبرت الخارجية الفلسطينية اقتحام بن غفير زنزانة البرغوثي وتهديده اســـتفزازا غير مســـبوق وإرهاب دولة منظما. ومن جانبه وصف حسين الشيخ نائب الرئيس الفلســـطيني تهديد بن غفير للبرغوثي، في سجنه، بأنه قمة الإرهاب النفسي والمعنوي والجسدي.

حماس تندد

بدورها، اعتبرت حركـــة المقاومة الإســـلامية (حمـــاس) أن اقتحام بن غفير زنزانة البرغوثي وتهديده يكشف فاشـــية الاحتلال وقالـــت إن الحادث يعد امتدادا لجرائـــم الحرب في معتقل ســـديه تيمان الذي شـــهد انتهاكات

مروعة بحق الأسرى. وأكدت حماس أن اقتحام زنزانة البرغوثي سيزيده إصرارا على مواصلة نضاله المشروع من أجل حرية شعبه وكرامته.

ودعت الشعبَ الفلسطيني إلى تصعيد الضغط الشعبي وأوسع حالة تضامن مع أسرانا الأبطال والوقوف في وجه جرائم الاحتلال وطالبت الأممَ المتحدة وأحرار العالم للتحرك العاجل لتوفير الحماية للأسرى ومحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم.

فتح تحمّل إسرائيل مسؤولية حياة مروان البرغوثي

بدورها حملت حركة التحرير ا لو طني ا لفلسطيني فتح الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن حياة عضو اللجنة المركزية للحركة الأسير مروان البرغوثي، مؤكدة أن تهديدات الاحتلال لن تفت من عضده وصموده وإرادته.

وأضافت في بيان صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية اليوم الجمعة، أن تهديد الوزير في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير للأسير القائد مروان البرغوثي يعد انتهاكاً سافراً لكافة المواثيق والتشريعات الدولية، وأهمها اتفاقية جنيف الرابعة.

وأكدت حركة فتح أن هذا التهديد يأتي ضمن إجراءات قمعية ممنهجة تمارسها منظومة الاحتلال الاستعمارية بحق أسرانا وأسيراتنا في المعتقلات بقيادة وزير متطرف موصوم دولياً بالفاشية والإجرام، وفقاً لوكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا.

ودعت فتح، المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية ذات الصلة إلى وقف انتهاكات منظومة الاحتلال الاستعمارية تجاه أسرانا وأسيراتنا في المعتقلات، ومنهم، الأسير القائد البرغوثي، مردفة أن منظومة الاحتلال بإجراءاتها القمعية والتنكيلية تضرب بعرض الحائط القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات ذات العلاقة.

مروان البرغوثي.. هل يكون مفتاح حكم غزة وحل الدولتين؟

وفي الوقت الذي أعلنت فيه إسرائيل تحويل محيط قطاع غزة إلى محيط أمني، تبرز مشكلة أساسية لم تجد حلاً حتى الآن: من سيحكم غزة بعد انتهاء الحرب؟.

وبحسب تقرير لشبكة سي.إن. إن الإخبارية الأمريكية، فإن القيادي في حركة فتح مروان البرغوثي، الذي يقبع في السجون الإسرائيلية قد يكون الخيار الأفضل لتحقيق السلام. ففي الوقت الذي تؤكد فيه إسرائيل أنها لا تنوي حكم غزة بشكل مباشر، تقول الشبكة إن الفلسطينيين بدورهم يرفضون أي قوة خارجية تتولى إدارة القطاع، وهو ما يجعل مستقبل الحكم في غزة موضع تساؤلات عميقة، وتحدياً حقيقياً أمام كل الأطراف.

من البديل المقبول؟

وسط ذلك تطرح الشبكة الإخبارية الأمريكية تساؤلات حول ما إذا كان هناك حل قد تقبله إسرائيل، ويحظى في الوقت نفسه بمصداقية وشرعية شعبية لدى الفلسطينيين.

ووفقًا لاستطلاعات رأي فلسطينية، برز اسم تصدر كل نتائج الاستطلاعات باعتباره الأكثر شعبية بين الفلسطينيين، وهو مروان البرغوثي، الذي لا يزال خلف القضبان منذ قرابة عقدين. وفي دليل على شعبيته، لفتت الشبكة الأمريكية إلى أن جدران الفصل الإسرائيلية ما تزال مغطاة بصور البرغوثي، الذي يرى فيه البعض مانديلا فلسطين، فيما يعتبره آخرون في الدولة العبرية إرهابيًا مسؤولًا عن مقتل إسرائيليين خلال الانتفاضة الثانية.

مكانة خاصة

وذهب التقرير إلى أنه عبر التاريخ، برزت شخصيات قادت نضالات ثورية تحولت لاحقًا إلى رموز سياسية قادرة على التفاوض من أجل السلام، رغم أن بعضهم كان يُصنف سابقاً كأشرار وإرهابيين، من بينهم نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا، وجيري آدامز في إيرلندا الشمالية. ويقول الباحث الفلسطيني خالد الشقاقي – الذي أجرى استطلاعات الرأي الأخيرة – لصحيفة الغارديان إن البرغوثي هو الزعيم الفلسطيني الأكثر شعبية على قيد الحياة، مشيرًا إلى أن الاحترام الكبير الذي يحظى به يمكن أن يمنحه مكانة سياسية تمكّنه من التفاوض على تسوية مع إسرائيل.ويُذكر أن البرغوثي كان مؤيداً قوياً لاتفاقيات أوسلو للسلام، ووفقًا لنجله، فإنه لا يزال ملتزماً بحل الدولتين، وهو ما يجعل من طرح اسمه احتمالاً سياسيا جاداً لما بعد الحرب، كما تقول الشبكة الأمريكية.

ترحيب حذر

ولعل اللافت كما يرى التقرير، أن البرغوثي رغم كونه محكوماً بالمؤبد في سجون الصهاينة يُنظر إليه من قبل بعض القيادات الإسرائيلية كخيار واقعي قد يفتح طريقًا نحو تسوية.

وقال الرئيس السابق لجهاز الشاباك الإسرائيلي، عامي أيالون، في تصريح لمجلة الإيكونوميست: من مصلحتنا أن يشارك البرغوثي في الانتخابات الفلسطينية القادمة، وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل.

ويرى التقرير أن غياب قيادة فلسطينية فعالة منذ وفاة عرفات عام 2004 شكّل عائقاً كبيراً أمام أي تقدم في عملية السلام، في حين أن القيادة الحالية برئاسة محمود عباس، تعاني من ضعف في الشعبية، بحسب التقرير الأمريكي.

كما أن قدرة حركة حماس على الأرض بفعل الحرب، ومقتل عدد كبير من قادتها، وعلى رأسهم يحيى السنوار وإسماعيل هنية، إلى جانب تصاعد احتجاجات داخلية ضد استمرارها بالحكم، كلها عوامل ساهمت بشكل كبير في تراجع شعبية الحركة.

ورغم هذه التطورات، ما تزال إسرائيل تتردد في إطلاق سراح البرغوثي.

وربما يعود هذا التردد كما تقرأ سي.إن.إن، إلى أن وجود قائد فلسطيني قوي يتمتع بشرعية شعبية واسعة لا يصب في مصلحة حكومة إسرائيل الحالية، خاصة في ظل تداعيات هجوم 7 أكتوبر 2023، التي لا تزال تلقي بظلالها على الداخل الإسرائيلي.

ورغم ذلك ترى الشبكة الأمريكية أن السيناريو الأفضل لفلسطين، والمنطقة، وربما للعالم، هو التوصل إلى حل سياسي يرسم مسارًا نحو سلام دائم، وقد يكون مروان البرغوثي هو القائد الفلسطيني الوحيد القادر على تحويل هذه الرؤية إلى واقع.

تفاصيل قمة الـ3 ساعات بين ترمب وبوتين بألاسكا

مراسم ترحيب دافئة وثناء متبادل وحوار جانبي ولا اتفاق حول أوكرانيا

توجهت أنظـــار العالم يوم الجمعة الماضي، إلى ألاسكا، حيث عقد الرئيسان الأميركـــي دونالـــد ترمـــب والروسي فلاديمـــير بوتين، أول قمـــة أميركية روسية منذ 2018، في الولاية التي تعد أقرب نقطة تماس بين البلدين.

وبعد استقبال بالســـجاد الأحمر، شهد تحليق مقاتلات وقاذفات قنابل، عقد الزعيمان قمة استمرت 3 ساعات، شـــهدت محادثات "مثمـــرة" وفق قولهما، والكثير مـــن الثناء المتبادل، ومؤتمر صحافي، جرى دون اســـتقبال أي أســـئلة، انتهت القمة دون اتفاق بشـــأن الحرب في أوكرانيا، أبرز قضايا القمة. وفيما، امتنع ترمب وبوتين عن الإدلاء بأي تصريحات قبل قمتهما في ألاسكا، إلا أن "المراسم الفخمة"، التي أُحيط بها الرئيـــس الروسي قالت كل شيء.

واســـتقبل ترمب بوتين بالتصفيق على بســـاط أحمر مفروش على مدرج قاعـــدة "إلمندورف" الجوية، وســـط حرس الشرف. وأثناء التقاط الصور، حلّقت مقاتـــلات F-22 وقاذفة B-2 في الســـماء فوقهما. وكانت ســـيارة الليموزين الروسية الفاخرة "أوروس" بانتظار بوتين على أرض المطار، لكنه اختار أن ينضم إلى ترمب في الليموزين الأميركية بدلاً منها. وشـــوهد الرئيس الـــروسي مبتســـماً ويضحـــك وهما يغادران معاً.

وذكـــرت "أسوشـــيتد بـــرس" أن الاستقبال الذي خصّصه ترمب لبوتين يليق بأقرب حلفـــاء الولايات المتحدة، لكن في الواقع، "قُـــدِّم لزعيم خصم، أطلق أكبر حرب بريـــة في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانيـــة، ويُنظر إليه كأحـــد أعقد أعـــداء أمـــيركا"، وفق الوكالة.

وكرر ترمب مراراً مناشدته لبوتين بإنهاء الغزو في أوكرانيا والموافقة على وقف إطلاق النـــار، بعد أن أصر خلال حملته الانتخابية العام الماضي على أنه سيكون قادراً على إنهاء الصراع خلال 24 ساعة. وأوضح ترمب في الأسابيع الأخيرة أنـــه غير راضٍ عـــن الهجوم الروسي المســـتمر منـــذ أكثر من ثلاث ســـنوات، وهدد بـ"عواقب وخيمة" وفرض عقوبات إضافية إذا لم يتحقق تقدم الجمعة.

لكن التوتـــرات بـــين الزعيمين لم تكن واضحة مـــن خلال مصافحتهما الحارة وابتساماتهما حين رحب ترمب ببوتين مجـــدداً على الأراضي الأميركية لأول مرة منذ عقد من الزمن. غير أنه عند مغادرتهما، لم يُعرف الكثير عما سيحدث بعد ذلك.

وفي مشـــهد نظـــم بعنايـــة، خرج الزعيمـــان مـــن طائرتيهما بشـــكل متزامن تقريباً وســـارا جنباً إلى جنب على طول ســـجادة حمـــراء ممدودة على أرض المطار. وارتدى ترمب ربطة عنق حمراء بلـــون الياقوت. أما بوتين فارتدى ربطة عنق بلون أحمر داكن.

وصفّـــق ترمـــب لبوتين بشـــكل مقتضب بينمـــا كان ينتظر وصوله. ومد يده مصافحاً بينما اقترب بوتين، وتبادلا مصافحة طويلة، تبادلا خلالها الربت على المرفقـــين، وتبادلا الحديث والابتســـامات حينها حلّقت مقاتلات F-22 وقاذفـــة B-2 فـــوق قاعـــدة "إلمندورف-ريتشاردسون" المشتركة في "أنكوراج." وصُممت هذه الطائرات الحربية الشبحية جزئياً لاحتمال اندلاع صراع مـــع الاتحاد الســـوفيتي. ولم تدخل أي منهما الخدمة الفعلية إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن تطويرهما بدأ في ســـبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في ذروة التنافـــس الأميركي-السوفيتي، وفق "أسوشيتد برس".

وتجاهل الزعيمان أسئلة الصحافيين الصاخبة بينما كانا يقفان على منصة تحمل عبارة "ألاسكا 2025" لالتقاط الصور ومصافحة أخـــرى. "الرئيس بوتين، هل ستتوقف عن قتل المدنيين؟" صاح أحد الصحافيين. فأشار بوتين إلى أذنه، موحياً بأنه لم يسمع السؤال.

ولعب ترمـــب دور المضيف، ووجّه بوتين نحو سيارة الليموزين الرئاسية الأميركيـــة التي كانـــت بانتظارهما. صعد الاثنان إلى المقعد الخلفي، وكان يمكن رؤيتهمـــا يتحدثان عبر النوافذ المظللة. وأثناء انطلاق الموكب، ابتسم بوتين.

وبعد الاستقبال عقد بوتين وترمب محادثات امتدت لـ3 ساعات، ودخل الصحافيون في البداية إلى القاعة، لكن الزعيمين لم يجيبا عن أي أسئلة.

وانضم إلى ترمب وزيـــر الخارجية الأميركي ماركـــو روبيـــو والمبعوث الخاص ســـتيف ويتكوف، فيما رافق بوتـــين وزيـــر الخارجية ســـيرجي لافروف ومستشار الكرملين للسياسة الخارجية يوري أوشاكوف.

وقال المبعـــوث الـــروسي الخاص كيريل دميتريف للتلفزيون الرسمي، إن المحادثـــات مضت عـــلى نحو جيد "للغاية"، وقال وزيـــر الدفاع الروسي أندريه بيلوسوف، إن "الأجواء ممتازة" في القمة. وقال الســـفير الروسي لدى واشنطن ألكسندر دراتشيف، إن بلاده روسيا أعدت وثائق لاستعادة الحركة الجوية مع الولايات المتحدة وهي قيد النقاش.

أعـــادت القمة بوتـــين إلى المسرح العالمي، منهية بشكل مفاجئ سنوات من محاولات الغـــرب لجعله معزولاً بسبب غزو أوكرانيا. وسرعان ما جاء التفاخر من موسكو.

وكتبت ماريـــا زاخاروفا، المتحدثة باســـم وزارة الخارجية الروسية، على مواقع التواصل الاجتماعي: "وســـائل الإعـــلام الغربية على وشـــك أن تفقد صوابها تماماً. لقد أمضوا ثلاث سنوات يخبرون الجميع أن روســـيا معزولة، واليوم شاهدوا البساط الأحمر الجميل المفروش للرئيـــس الروسي في الولايات المتحدة".

بعد 3 ســـاعات، وبعد اجتماع بين مســـؤولي البلدين، دخل ترمب وبوتين إلى قاعة مليئـــة بالصحافيين ووفدي الولايات المتحدة وروسيا.

تحدث بوتين أولاً، قائلاً إنهما توصلا إلى "تفاهم" بشـــأن أوكرانيا، لكنه لم يقدم أي تفاصيـــل. وأيّد تأكيد ترمب المتكرر بأن روســـيا مـــا كانت لتغزو أوكرانيـــا عام 2022 لـــو كان ترمب رئيساً بدلاً من الديمقراطي جو بايدن. وقال بوتين: "أقول ذلـــك لأن الرئيس ترمب وأنا قد أقمنا علاقة قوية تقوم على الثقة والعملية". وأعاد التأكيد على موقف موسكو بأنها "مهتمة بصدق بإنهـــاء" الحـــرب في أوكرانيا، ولكن فقط بعد أن يتم "القضاء على جميع الأســـباب الجذرية للأزمة". وأضاف بالروسية: "آمل أن يسمح لنا التفاهم الذي توصلنا إليـــه بالاقتراب من ذلك الهدف ويفتح الطريق نحو السلام في أوكرانيا".

واســـتمع ترمب عـــبر الترجمة في أذنـــه. وعندما حـــان دوره للحديث، قال للصحافيين إنه لطالما كانت لديه "علاقـــة رائعة للغاية" مـــع بوتين .. وقـــال الرئيس الأميركـــي إن "تقدماً عظيماً" قد تحقق خلال "اجتماع بالغ الأهمية". وأوضـــح ترمب أن "العديد من النقاط تم الاتفـــاق عليها" وأنه لم يتبق ســـوى "عدد قليل جداً" من القضايا لحلها. لكنه لم يقدم تفاصيل.

وذكر أنه ســـيطلع نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينســـكي على تفاصيل لقائه مع بوتين في ألاســـكا، وأضاف ترمب خلال مؤتمر صحافي مشـــترك مع بوتين، أنه سيتصل بقادة أوروبيين وقادة في حلف شمال الأطلسي "الناتو" لإبلاغهـــم بما تم التوصـــل إليه خلال لقائه مع بوتين.

ولم يشر ترمب إلى وقف إطلاق النار، وعند اختتام اللقاء، قال بوتين إنه يأمل أن يلتقي الاثنان مجدداً قريباً. وأضاف بالإنجليزية مبتسماً: "المرة القادمة في موسكو".

وشـــكر ترمب بوتين عـــلى الدعوة لزيارة موســـكو، قائلاً: "شكراً ولكن هذا أمر يمكن أن يســـبب إلى المتاعب، شكراً جزيلاً فلاديمير".

غزة تحت وابل المتفجرات الاسرائيلية

قصف وحشي لم تشهده الانسانية في كل حروبها

بعد أكثر من عامين من حرب الإبادة على غزة، تبـــدو الأرض وكأنها لم تعد تحتمل المزيد من الحزن والركام. في كل شارع مدمر، وفي كل بناية تحولت إلى غبار، تـــتردد أصداء انفجارات لم تهدأ منذ اللحظة الأولى. إسرائيل، التي تملك واحدًا من أضخم ترسانات الأسلحة في المنطقة، صبّـــت على القطاع المحاصر كميات هائلة مـــن المتفجرات، وكأنها أرادت محـــو المكان والإنســـان معًا. لم تكـــن تلك القنابل مجـــرد أرقام في تقارير عسكرية؛ بل كانت أوزانًا ثقيلة سقطت على أحلام الأطفال، وصرخات الأمهات، وذكريـــات العائلات التي لم تجد مأوى يحميها.

إن مشـــهد الدمار الذي يغطي غزة اليوم ليس وليـــد معركة متكافئة، بل نتيجة سياســـة ممنهجة تســـتخدم القوة الناريـــة المفرطة، حيث تحوّلت الأحياء الســـكنية إلى ساحات اختبار لأقسى أنـــواع المتفجـــرات، في تجاهل فاضح لكل القوانين الدولية، وتواطؤ صامـــت من دول تزود هـــذا الاحتلال بوســـائل الموت. هنا، يصبح السؤال ليس فقـــط عن حجـــم القنابل التي ألقيت، بل عن حجم الضمير الإنساني الذي انهار أمام مشـــهد الإبادة. أكثر من عامـــين، ولا تزال مأســـاة البشر مســـتمرة. البيانات الرســـمية تفيد بـــأن عدد الضحايا في تزايد مســـتمر، لا سيما الأطفال والنســـاء والمدنيين المعرضين للقصف والحصار. فقدّرت تقارير أن أكثر من 61,430 فلسطينيًا قُتلوا، ونحـــو 153,213 جُرحوا منذ اندلاع النزاع، بينما مستشـــفيات غزة تعاني انهيارًا كاملًا والناس يواجهون مجاعة ومرضًا متفشيًا.

تقديرات الكم الهائل من الأســـلحة المستخدمة

تبقى الولايات المتحدة المصدر الأكبر للاســـلحة الى الكيان المحتـــل اذ طبقًا لمـــشروع "Costs of War" في جامعة براون، فإن الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل بين أكتوبـــر 2023 وأكتوبر 2024 وحده بلغ حـــوالي 17.9 مليار دولار، ويشمل شـــحنات ضخمة من القنابل والصواريخ والذخائر الموجهة:

15 الف قنبلة عامة و57 الف قذيفة عيار 155 مم؛

100 قنبلة BLU-109 ثاقبـــة للخرسانة؛

5 الاف من قنابل Mk82؛

أكثر من 5,400 من قنابل Mk84؛

حوالي 1 الـــف قنبلة صغيرة موجهة من طراز GBU-39؛

نحو 3 الاف معدات توجيه JDAM؛

علاوة على 10 الاف قنبلة ضخمة تبلغ 1 طن، وآلاف من صواريخ Hellfire .

ألمانيا المصدر الأوروبي الرئيسي

ضاعفت ألمانيا دعمها العســـكري بعـــد 7 أكتوبـــر 2023. بـــين أكتوبر 2023 ومايو 2025، صدّقت برلين على تصاريح تسليح بقيمة 485.1 مليون يـــورو أي حوالي 554 مليـــون دولار، تشـــمل أنظمة أسلحة، ذخائر، أجهزة رادار واتصال، وقطعًا لمركبات مدرعة.

بالإضافة إلى ذلك، زادت الترخيصات إلى 326.5 مليون يورو في 2023 وحده، بما في ذلك 3 الاف سلاح مضاد للدروع و500 الف خرطوشة ذخيرة.

الدول الأوروبية الأخرى دعم محدود لكن حاسم

فرنســـا زوّدت إسرائيـــل في المرحلة الأولى بـــ 100 الف طلقة لمسدســـات رشاشة، إلا أن موقف ماكرون إعلاميًا تغير لاحقًا بوقف التسليح، الأمر الذي لا يمكن التحقق من مصداقيته.

إيطاليا قدمت نحو 2.1 مليون يورو في الربع الأخير من 2023، رغم تأكيدها على التوقف لاحقًا.

المملكـــة المتحـــدة زوّدت مكونات لطائرات F-35 تشكل نحو 15% من تصنيعها، وترخص صادرات عسكرية بقيمة مئات الملايين منذ 2015.

بلجيكا وإســـبانيا وهولندا أوقفت بعضها صادرات الذخـــيرة أو أُجبرت على إيقافها بموجب أحكام قضائية.

التورط الدولي في الجريمة الإنسانية

القصـــف الكثيف والواســـع على مناطـــق ســـكنية وضربـــات جوية ضخمة أدت إلى دمار واســـع للمباني، بالإضافـــة إلى تدمير البنـــى التحتية بالكامل. برنامج الأمم المتحدة للبيئة يُقدر أن القصف الإسرائيلي أنتج حوالي 37 مليـــون طن من الحطـــام والمواد الخطرة بحلول أفريل 2024، وتُحدث هـــذه البيئة خطراً طويـــل الأمد على الأرض والمياه والصحة.

كما وثقت تقارير حقوقية استخدام الفوســـفور الأبيض في أكتوبر 2023، وهو يُعد سلاحًا مثيرًا للحروق وتلوث البيئة ويشكل تهديدًا للصحة العامة.

وكشـــف تحقيـــق لـــ مجموعة MBDA الأوروبية أنها زوّدت مكونـــات لصواريخ GBU-39 التي استخدمت في ضرب مدارس وملاجئ للمدنيـــين، ممـــا أدى إلى مقتل مئات، بينهم أكثر من 100 طفل.

تعرية الوجه الحقيقـــي للاحتلال الإسرائيلي

لقـــد أصبحت هذه الحـــرب ميدانًا عالميًا لتسليط الضوء على الانتهاكات الدولية وجرائم الحرب. الأمم المتحدة تصف الوضع بأنـــه "مجاعة بلا أدنى شـــك"، بينما يواصل المجتمع الدولي إدانـــة إسرائيل بالتخطيـــط لاجتياح مدني كامل لغزة.

علّقـــت ألمانيا تصدير الأســـلحة إلى إسرائيـــل اعتبارًا مـــن أوت 2025، في مؤشر على أزمة الضمير الدولي.

دول أخرى مثل إســـبانيا وبلجيكا والنرويج طالبت بوقف شامل للتعاون العســـكري، في إطار دعـــوات لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي.

إضافة إلى ذلـــك، أدى القصف على مواقع توزيع الإغاثـــة إلى مقتل نحو 1,400 شـــخص خـــلال محاولتهم الحصول على المســـاعدات، ما يوحي بنمط يعرض المدنيين لقســـوة مدمرة حتى في لحظات الحاجة القصوى.

الأسلحة المحرمة دوليًا ومستوى الجرائم

أدوات تدمير جماعي

القنابـــل الثقيلة مثـــل MK-84 و GBU-39، بينمـــا ليســـت محظورة بالكامل، فإن اســـتخدامها في مناطق مدنية يعتبر مخالفًا ملحوظًا للقانون الدولي.

الفوســـفور الأبيض، على الرغم من عدم إدراجه ضمن الأسلحة النووية أو الكيميائية، فإن استخدامه دون اتخاذ أقنعة مناســـبة على المدنيين يُعد خرقًا لاتفاقية جنيف.

مشاركة الدول الأخرى .. شراكات في الفعل

تمدد شـــبكة الإمدادات العسكرية من "موردين عالميين" حـــول العالم جعل مـــن الحرب جريمـــة جماعية تحت رعاية أنظمـــة لم توقف دعمها حتى اليوم. هذا يُثير أســـئلة أخلاقية وقانونية حول مســـؤولية هذه الدول عن اســـتخدام هذه الأســـلحة في قتل المدنيين والأطفال.

مأساة مســـتمرة لن تنتهي بانتهاء فصول الإبادة الجماعية في غزة

هذه الحرب ليســـت مجرد معركة عسكرية؛ إنها فضيحة حقوقية وأزمة عجـــزت فيها المنظمـــات الدولية عن حماية المدنيـــين. الكميات الهائلة من الأسلحة، وشـــبكة الدول الضالعة في التزويد — مـــع صمت أو تواطؤ دولي — تُظهر أن هذه الحرب أخذت أبعادًا من العنف المنظم عـــلى نطاق ضخم، تجاوز مجرد نزاع إلى حدود الإبادة.

تنتهي الفصـــول الصادمة من هذه الحرب عندما يتوقف ســـيل الأسلحة، ويبدأ الاجتياح العســـكري الشـــامل، لكن الأهم هو محاسبة الدولة القائمة بالتعذيب والدفع نحـــو قوانين تمنع تكرار هذه الجرائم.

معركة سلاح المقاومة في مواجهة المبادرة الامريكية

لبنان على شفا حرب اهلية جديدة

في خطــوة هــزّت أركان المشــهد الســياسي اللبنانــي، خــرج بولس مرقص، وزيــر الإعلام، مــن أروقة قصر بعبدا معلنــاً أن الحكومة أقرت بالإجماع (باســتثناء الوزراء الشيعة الذين غادروا القاعة احتجاجاً) أهداف المبادرة الأمريكية لترسيخ وقف إطلاق النار. وتنطوي هذه المبادرة على حصر الســلاح في قبضة الدولة اللبنانية، في مســعى يمثّل تحدياً صارخاً لسلاح المقاومة الذي طالما شكّل درع الوطن المنيع.

وبمقتضى هذا القرار المثير للجدل، كلفــت الحكومة اللبنانيــة الجيش بصياغة خطــة متكاملــة لاحتكار جميع الأسلحة مع حلول نهاية العام الجاري.

نبع هذا القرار من مقترح أمريكي حمله توماس براك، مبعوث واشنطن الخــاص. وتتألف الخطــة من أربع مراحل تشــمل: إقــرار قــرار نزع السلاح، والانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية، وتدمير الترسانة الثقيلة لحزب الله مقابــل حزمة دعم دولية لإعــادة إعمار ما دمرتــه آلة الحرب الإسرائيلية.

وعقب انفضــاض مجلس الوزراء، أقرّ بولس مرقــص بأن فحوى القرار الوزاري يتبنــى المقدمة الــواردة في المبادرة الأمريكية.

ووفقاً للمصــادر المطلعة، تتضمن المقدمة المذكــورة أحد عشر بنداً تحت عنــوان "الأهداف"، يبرز مــن بينها "ضمــان اســتدامة وقــف الأعمال العدائيــة" بين لبنــان و"إسرائيل"، و"الإنهاء التدريجي للوجود المســلح لكافــة الفاعلين غــير الحكوميين، بمــا فيهم حــزب اللــه، في الأراضي اللبنانيــة"، إضافــةً إلى نشر الجيش اللبناني في المناطق الحدودية والمواقع الاســتراتيجية الداخلية، وانســحاب "إسرائيل" من النقاط الخمس التي لا تزال تحت سيطرتها.

وسارع مسؤولون حكوميون عقب اجتمــاع مجلس الــوزراء إلى الإعلان عن الشروع الفــوري في تنفيذ القرار. وصرح عــادل نصــار، وزيــر العدل اللبناني، عبر منصة إكس قائلاً: "لقد انطلقــت عجلة مصادرة الأســلحة

الموجودة بحوزة الجهات الرسمية وفق جدول زمني محدد".

الحكومة اللبنانية ترضخ تحت وطأة الضغوط

تمثّل سياسة "حصر السلاح بيد الدولة" التي تصاعدت وتيرتها في الأشهر الأخيرة بعد تشكيل حكومة جوزيف عون، أحد أكثر المنعطفات السياسية تعقيداً وخطورةً في تاريخ البلاد الحديث.

وهذه هي المرة الأولى منذ عقود طويلة يصدر فيها مجلس الوزراء تفويضاً رسمياً للجيش اللبناني بإعداد خطة شاملة لنزع السلاح. ولهذا السبب، تجد الحكومة اللبنانية نفسها الآن على محكٍ تاريخي بالغ الدقة والحساسية.

يرى بعض المراقبين أن التشكيلة الجديدة للحكومة، التي تبلورت وفق متغيرات في موازين القوى الداخلية، أفضت إلى تبني نهج أكثر جرأةً وحدةً في مواجهة قضايا السيادة، بيد أن كثيرين يؤكدون على دور تعاظم الضغوط الخارجية من الولايات المتحدة وبعض حلفائها الإقليميين والأوروبيين كعامل محوري، إذ اتُخذ هذا القرار رغم إدراك الحكومة، وخاصةً جوزيف عون نفسه، الذي تقلّد منصب قائد الجيش سابقاً ويعي تماماً عزيمة المقاومة وثقلها العسكري أكثر من سائر السياسيين اللبنانيين، لكل التحديات والمخاطر المحدقة التي قد تنجم عنه، وذلك انصياعاً للإملاءات الخارجية وليس استجابةً للمصالح الوطنية العليا.

سلاح المقاومة: حجر العثرة أمام المخطط الأمريكي-الصهيوني للمنطقة

لا ريب أن تصعيد الإجراءات ضد سلاح المقاومة في لبنان ينبغي قراءته في سياق مخطط أشمل وأعمق، وضمن استراتيجيات الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لاستئصال شأفة محور المقاومة في المنطقة.

فطوفان الأقصى وما تلاه من تطورات، وبخاصة العدوان الهمجي والإبادة الجماعية الوحشية التي يرتكبها الصهاينة في غزة بدعم أمريكي سافر ولا تزال رحاها تدور، والسعي الى اغراق سوريا بعد هروب بشار الاسد في دوامة نزاعات داخلية قد تؤدي الى نشوب حرب اهلية ستكون فاتورتها ارفع من تلك التي دفعها البلد اثناء الحرب التي ادت الى سقوط نظام الاسد مما سيغرق سوريا ذات الموقع الجيوسياسي الحساس في أتون التوترات الطائفية والتفكك ما سيلغي أي امكانية لتلعب دورها في دعم القضية الفلسطينية، والهجوم المنسق للولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران، ومساعي نزع سلاح الفصائل الرافضة للتطبيع في العراق - كلها حلقات في سلسلة مترابطة تهدف في المقام الأول إلى إعادة تشكيل المشهد الأمني في منطقة غرب آسيا بتصفية القضية الفلسطينية وإخماد جذوة المقاومة، وفي نهاية المطاف إعادة رسم خارطة المنطقة الجيوسياسية لصالح ترسيخ هيمنة الكيان الصهيوني، وبسط نفوذه على شعوب المنطقة.

وفي هذا المضمار، يمثّل سلاح حزب الله ووحدة محور المقاومة العقبة الكأداء أمام تنفيذ هذا المخطط الجهنمي. وهو المخطط الذي أخفق في تحقيق مآربه عبر الهجمات العسكرية على لبنان وإيران واليمن، ولهذا السبب يجري السعي حثيثاً لتنفيذه الآن في المرحلة السياسية، ومن خلال ممارسة أقصى درجات الضغط على حكومتي لبنان والعراق.

معارضة صلبة من حزب الله ومناصري المقاومة في لبنان والمنطقة

المهلة المحددة لتنفيذ أمر نزع سلاح حزب الله تقل عن ستة أشهر، غير أن التحدي الجوهري لا يكمن في عامل الزمن، بل في المعارضة الصارمة والحازمة من حزب الله التي تشكّل العقبة الرئيسية.

أثار قرار الحكومة اللبنانية رد فعل فوري من حزب الله الذي نعته بأنه "طعنة غادرة في الظهر"، ورفضه رفضاً قاطعاً لا لبس فيه.

وأدان نعيم قاسم، الأمين العام للحزب، هذه الخطة بعبارات لا تقبل التأويل، مشدداً على أن المقاومة لن ترضخ لأي مساومة لتسليم سلاحها طالما لم ينسحب الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة. وقال بلهجة حاسمة: "كل من يطالب الآن بتسليم سلاحنا إنما يخدم المشروع الإسرائيلي عن علم أو غير علم". وأكد مراراً أن نزع سلاح حزب الله يقوّض أسس الدفاع المشروع عن لبنان في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. ويرى حزب الله أن هذا السلاح صمام أمان وأداة ردع استراتيجية للحفاظ على السيادة في مواجهة العدوان، وأن التخلي عنه ضرب من المستحيل.

كما انسحب غالبية الوزراء الشيعة، بمن فيهم وزراء حزب الله وحركة أمل، من الجلسات ذات الصلة، ولم يشارك وزيران معترضان على الأقل من كتل أخرى في جلسة التصويت المصيرية، مما يدحض أي ادعاء بأن هذا القرار يعبّر عن إرادة وطنية جامعة.

وصرح محمود قماطي، نائب رئيس المجلس السياسي لحزب الله، بلغة لا تحتمل التأويل: "نعتبر المخطط الأمريكي لنزع سلاح المقاومة مجرد حبر على ورق، ولن نذعن له أبداً. قرار الحكومة اللبنانية كان انقلاباً سافراً على الإجماع الوطني".

وفي الوقت نفسه، اندلعت موجة من المظاهرات الاحتجاجية العارمة في شتى أنحاء لبنان تأييداً لحزب الله وتنديداً بإجراءات الحكومة. وجاءت هذه الاحتجاجات الحاشدة رداً على قرار الحكومة تنظيم الأسلحة، وتعدّ مؤشراً جلياً على رفضٍ شعبي واسع النطاق لهذه السياسة المثيرة للجدل.

وبالإضافة إلى قادة حزب الله ومؤيديه الشعبيين في لبنان، أعلنت أطراف أخرى في محور المقاومة بالمنطقة دعمها المطلق لصمود حزب الله في وجه الضغوط المتصاعدة.

وفي خضم تصاعد وتيرة التوترات الإقليمية والتحديات الداخلية، أضحت مسألة الضغط على سلاح حزب الله، إحدى أبرز بؤر الخلاف والتوتر بين بيروت وطهران.

جاء ذلك في أعقاب تأكيد عراقجي وزير الخارجية الإيراني أن بلاده تقف بكل ثقلها خلف حزب الله في قراراته، وأن أي قرار بشأن السلاح يبقى في نهاية المطاف رهن إرادة الحزب ذاته. وأشار إلى أن دعم إيران يأتي "من خلف الستار" دون تدخل مباشر في الشؤون اللبنانية الداخلية.

وفي هذا السياق، استرعى بيان إيرج مسجدي، نائب قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، اهتماماً بالغاً، حيث شدّد على جاهزية إيران وحلفائها لمواجهة أي سيناريو محتمل مهما كانت تداعياته.

وأكد اللواء إيرج مسجدي، نائب منسق فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، بعبارات لا تقبل اللبس: "سلاح المقاومة هو درع الشعب اللبناني للذود عن حياض أرضه وصون كرامته"، مضيفاً بحزم: "لن تُكلل بالنجاح أي خطة لنزع سلاح المقاومة، سواء في أروقة مجلس الدفاع اللبناني أو في أي محفل آخر".

تحديات جسام تهدّد الأمن الداخلي والخارجي اللبناني

في وقتٍ تغرق فيه المنطقة في دوامة من الاضطراب والفوضى جراء اعتداءات الكيان الصهيوني المتواصلة على دول الجوار، يرى طيف واسع من المحللين والخبراء أن قرار الحكومة اللبنانية الأخير في خضم هذه الأجواء المشحونة، لن يؤدي إلا إلى تقويض أو حتى انهيار معادلة الردع التي طالما اعتمد عليها لبنان في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية.

وقد أطلق خبراء استراتيجيون صيحات تحذير من مغبة الفراغ الأمني المحتمل في الجنوب اللبناني وسهل البقاع الاستراتيجي، نظراً للقدرات المحدودة التي يمتلكها الجيش اللبناني في ضبط الحدود واحتمال تنامي نشاط الجماعات المتطرفة المتسللة من الأراضي السورية المجاورة، أو شنّ الكيان الصهيوني لهجمات جديدة. وحتى لو أذعن حزب الله - وهو أمر مستبعد - لخطة نزع السلاح، فإن "إسرائيل" لا تضمر أدنى نية للانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة، أو الكفّ عن عدوانها المستمر.

وقد حذّر محللون بارزون من أن تطبيق هذه السياسة المثيرة للجدل، لا سيما في ظل المقاومة الشرسة المتوقعة من حزب الله، قد يدفع لبنان في منزلق خطير نحو اضطرابات داخلية عاصفة، أو حتى أتون حرب أهلية طاحنة.

وقد يفضي هذا الوضع المتأزم، من خلال نسف أسس المعادلة التاريخية لتقاسم السلطة في لبنان المرتكزة على اتفاق الطائف، إلى إلقاء البلاد في براثن الفوضى العارمة وأتون حرب أهلية مدمرة أخرى. فلبنان بلد يقوم نظامه السياسي على توازن طائفي دقيق، وإحداث تصدع في إحدى الركائز الأساسية كالمكون الشيعي، قد يقوّض أركان البنيان السياسي برمته. وتقف تجربة سوريا المريرة شاهداً حياً أمام أنظار اللبنانيين، حيث انزلق هذا البلد بعد عهد بشار الأسد، بفقدان مقومات قوته العسكرية وقدرته الرادعة في أعقاب هجمات الكيان الصهيوني المتتالية، إلى هاوية الفوضى وشفير التفكك والانقسام.

وعلى هذا المنوال، وجّه علي حيدر، المحلل السياسي في حديثه لقناة الجزيرة، سهام النقد اللاذع لانصياع الحكومة اللبنانية للأوامر الأمريكية، معتبراً أن هذا القرار المشؤوم يُعلي من شأن أمن "إسرائيل" على حساب المصالح الوطنية اللبنانية العليا.

ويطلق حيدر صيحة تحذير من أننا قد نقترب من "الخطوط الحمراء" إذا لجأت الحكومة إلى خيار نزع السلاح بالقوة، لأن حزب الله يرى في هذا السلاح "صمام أمان لبنان" ودرعه الواقي.

وناشد حيدر رئيس الجمهورية بإطلاق مبادرة حوار وطني عاجلة لتدارك أسوأ السيناريوهات المحتملة. وشدّد على أن لبنان في أمسّ الحاجة إلى توافق وطني شامل لصدّ شبح الانهيار الداخلي في هذه اللحظة التاريخية الفارقة، والظروف الإقليمية البالغة الحساسية.

لذلك، يمكن القول بكل ثقة إن أي نقاش حول نزع سلاح حزب الله دون التطرق إلى جذور المشكلة المتمثلة في الاحتلال والعدوان الإسرائيلي المستمر، هو نقاش أعرج ومبتور. فسلاح المقاومة لم ينشأ من فراغ بل جاء رداً طبيعياً على الاحتلال الغاشم، وطالما استمرت الاعتداءات، فمن المؤكد أن تستمر المقاومة بكل أشكالها وأدواتها.

ينصّ اتفاق الطائف بعبارات جلية على ضرورة تسخير القوات العسكرية النظامية والمقاومة الشعبية للتصدي لعدوان الكيان الصهيوني، مما يعني أن سلاح المقاومة في مواجهة التهديدات الإسرائيلية مشروع تماماً، ولا يشكّل خرقاً لمقتضيات معاهدة الطائف التي ترتكز عليها الحياة السياسية اللبنانية.

لن يستكين حزب الله أو يرضخ لقرار نزع السلاح مهما بلغت الضغوط، مما يجعل تنفيذه أمراً بالغ الصعوبة على الجيش اللبناني، ويهدّد بإشعال فتيل توتر أمني خطير قد يتفاقم ليتحول إلى صراع داخلي مدمر.

إن تجريد المقاومة من سلاحها، في وقتٍ ستواصل فيه "إسرائيل" بلا شك هجماتها العدوانية ولن تجدي الضمانات الأمريكية الزائفة نفعاً، لن يفضي إلا إلى تعميق الهوة السياسية وتمزيق النسيج الوطني، وتمهيد الطريق لاحتلال عسكري جديد يعيد لبنان إلى حقبة الوصاية والانتداب.

محاولات تنصيب سمير حليلة بإيعاز صهيوني-أمريكي

مخطط مشبوه لفرض وصاية على غزة

محمد بن محمود

في خضـــمّ حربٍ مدمّـــرة على غزة، تكشف تقارير إسرائيلية عن تحركات سرّيـــة تقودهـــا أطـــراف صهيونية وأميركيـــة لتنصيـــب رجـــل الأعمال الفلسطيني ســـمير حليلة حاكماً على القطاع، تحت غطاء إدارة اليوم التالي. المبادرة، المدعومة من لوبيات خارجية مثيرة للجدل، تسعى لإزاحة المقاومة وتجاوز السلطة الفلسطينية، وفرض قيادة جديـــدة مقبولة دولياً لكنها مرفوضـــة وطنياً. حليلـــة، المعروف بعلاقاته الواســـعة مـــع دوائر المال والسياســـة الغربية، يُروّج له كوجه مدنـــي لإعـــادة الإعمـــار، لكن خلف الكواليـــس تدور صفقات مشـــبوهة تمسّ ســـيادة غزة وخيارات شعبها. المخطط يواجـــه رفضـــاً قاطعاً من الفصائل، ويُنظر إليـــه كإعادة إنتاج لوصاية استعمارية بأدوات ناعمة.

وكشف موقع شومريم (الحراس) للتحقيقات الاستقصائية، وصحيفة يديعوت أحرونـــوت الإسرائيليين عن محـــاولات إسرائيليـــة لتنصيب إدارة جديدة في قطاع غزة تدور في الشـــهور الأخيرة خلـــف الكواليس. في محورها هذه المرّة رجل الأعمال الفلســـطيني سمير حليلة.

ووفقاً لمسؤولين على صلة بتفاصيل الموضـــوع، فضلاً عن وثائـــق قُدّمت لـــوزراة القضـــاء الأميركيـــة، يدور الحديث عن محاولـــة لتنصيب حاكم على قطاع غزة يعمـــل برعاية الدول العربية، ويكون مقبولاً في الوقت ذاته من إسرائيل والولايات المتحدة، ويتيح تعيينه في نهاية المطاف التوصل لصيغة بشـــأن اليوم التالي للحـــرب، في كل ما يتصل بمسألة الســـيطرة على قطاع غزة وإدارته.

ومســـاعي تنصيب ســـمير حليلة تقودها جهـــات عـــدّة، أبرزها لوبي مثير للجدل، يقف على رأسه إسرائيلي يُدعى آري بن ميناشي ويعمل من كندا. بحسبه، فقد اكتسبت مبادرته زخماً في الأســـابيع الأخيرة، وخصوصاً إثر اجتماعات عُقـــدت في الولايات المتحدة واتصـــالات أجراها حليلـــة في مصر للتداول في مسألة التنصيب.

حليلـــة، المقيـــم في رام الله، درس وتخصص في الاقتصاد، ويُعد شخصية سياســـية واقتصاديـــة معروفـــة في السلطة الفلســـطينية. سيرته الذاتية تزخـــر بمناصب عليا في الســـلطة إلى جانب شبكة علاقات تجارية واسعة.

في عام 2005 شـــغل منصب الأمين العام للحكومة الفلسطينية، ثم نائب وزيـــر الاقتصاد والتجـــارة، ورئيس مجلـــس إدارة المعهـــد الفلســـطيني لأبحاث السياسات الاقتصادية، مروراً بعضوية مجلـــس إدارة مركز التجارة الفلســـطيني، والمدير العـــام لشركة باديكو (PADICO) – وهي أكبر شركة قابضة في أراضي السلطة، وليس نهايةً برئاسته البورصة الفلسطينية. يُعرف حليلة بقربه الشديد من رجل الأعمال الفلسطيني–الأميركي الملياردير بشار المصري، الذي أســـس مدينـــة روابي الفلســـطينية، وتربطه علاقات جيدة مع الإدارة الأميركية، برئاســـة دونالد ترامب.

وثائق وزارة القضاء الأميركية تُظهر أن بـــن ميناشي سُـــجّل بصفة لوبي لصالح حليلـــة قبل عدة أشهر، وأن الهدف المعلـــن للحملة هو التأثير على صناع القـــرار الأميركيين لدعم حملة ترشيحه حاكماً لغزة. أساس المبادرة يســـتند إلى أن جميع الأطراف الفاعلة تفضّل أن تُدار غزة بواسطة شخصية فلســـطينية تعمل برعايـــة الولايات المتحدة وجامعة الدول العربية.مسار تنصيب سمير حليلة بدأ العام الماضي في نهايـــات ولاية الرئيـــس الأميركي السابق جو بايدن، غير أن الزخم الذي حرّك المبادرة حدث بعد عودة ترامب إلى سُدّة البيت الأبيض في 20 جانفي.

وتشير وثائق أخرى، قُدمت الأسبوع المـــاضي، إلى أن بـــن ميـــناشي أجرى محادثات حول الموضوع مع أطراف في قطر والسعودية ومصر.

خدم في الموساد وتورط في إيران-كونترا

بن ميناشي، مولـــود في إيران وخدم في الاســـتخبارات الإسرائيليـــة، يُعد شـــخصية متلوّنة ومتناقضة مثيرة للجدل؛ إذ ارتبط اسمه بقضايا بارزة بعضها ســـلبية. في أوائل الثمانينيات، ارتبط اســـمه بما يُعرف بـــقضية إيران–كونـــترا (التي عقدت بموجبها الحكومـــة الأميركيـــة تحـــت إدارة الرئيس رونالد ريغان اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأســـلحة لاستخدامها في حربها مع العـــراق، لقاء إطلاق سراح أسرى أميركيين احتُجـــزوا في لبنان). على خلفية تورطـــه في هذه القضية، حُوكم ميناشي في الولايات المتحدة قبل تبرئته. في وقت لاحق، هاجر إلى أستراليا وبعدها إلى كندا، وقد عمل ســـابقاً في الموساد، وكذلك إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه يتسحاق شامير.

ومنذ تســـجيله في الولايات المتحدة بصفـــة لوبي، عمـــل ميانشي لصالح أطراف عدة، بينهـــا رئيس زيمبابوي الســـابق روبرت موغابـــي، والمجلس العســـكري في ميانمـــار، وغيرهما. أمّا قائمة عملائه الحاليين فتشـــمل، وفقاً لوثائـــق وزارة القضاء، كلاً من: قيرغيزستان، الكونغو، فانواتو، رئيس بوركينا فاســـو، والحكم العســـكري في الســـودان، وغيرهم.بن ميناشي أكد في مقابلة مع شـــومريم تفاصيل دور حليلـــة، موضحاً أن مبـــادرة تنصيب رجل الأعمال الفلســـطيني مهمة له على المستوى الشخصي، وليس محض صفقة أو تســـوية، باعتبار ذلك أمراً جيّداً لليهود، كما وصفه. وبحســـبه، فإن المبادرة تُدفع قدماً مع مسؤولين رفيعي المســـتوى في الإدارة الأميركية، وأن النية هي أن يعمل حليلـــة برعاية جامعة الـــدول العربيـــة، وخصوصاً مصر والسعودية، ما ســـيحل عملياً مســـألة الاعـــتراض الإسرائيلي على دخول السلطة الفلســـطينية رسمياً إلى غزة، ومشاركتها في إدارة القطاع.

بن ميناشي أكد أن الأســـابيع الأخيرة شهدت تقدّماً ملحوظاً، دون الخوض في التفاصيل. لكن الوثائق التي قدّمها في الولايات المتحدة تكشـــف أن خطته تتضمن نشر قـــوات أميركية وعربية في غزة، واعتراف الأمم المتحدة بوضع خاص للقطاع، واســـتئجار أراضٍ من مصر لإقامة مطار وميناء في ســـيناء، والحصول على حقوق تنقيب عن الغاز قبالة سواحل غزة، وغيرها.

أما سمير حليلة نفسه، والذي كان في عمّان على ما يبدو لعقد اجتماعات في هـــذا الخصـــوص، فقد بـــدا أكثر

تحفظاً خلال مقابلته مع شـــومريم؛ إذ أوضـــح أن المبادرة وُلدت بفكرة من بن ميناشي، الذي جاء من كندا للقائه وعرض الفكرة عليه فقبلها. وبشـــأن تمويل أنشـــطة الضغـــط على صناع القرار، قال: المال لم يكن يوماً المشكلة، مضيفاً أنه دفع حتـــى الآن 130 ألف دولار لبن ميناشي لهذا الغرض، في إطار عقد تبلغ قيمته نحو 300 ألف دولار.

من دون بقاء حماس في غزة

يؤكد سمير حليلة أن الخطوة الأولى الضرورية هـــي التزام الأطراف بوقف إطلاق نـــار دائم وإنهـــاء الحرب؛ إذ بحســـبه، فقط حينها يمكننا الحديث عن اليوم التـــالي، وعندما يحدث ذلك، يرى نفســـه بمثابة مديـــر المشروع لإعـــادة إعمار غزة. وتشـــمل خطته إدخال كميات كبيرة من المســـاعدات، لا تقل عما بين 600 و1000 شـــاحنة يومياً، وفتح ما لا يقـــل عن أربعة أو خمســـة معابر حرة للبضائع التي لا تستطيع إسرائيل تقييدها.

في المقابل، يضيـــف أن هناك حاجة لإعادة فـــرض القانـــون والنظام في القطاع؛ إذ بحســـبه عـــلى الناس أن يشعروا بأن ثمة سلطة – ليست سلطة السلطة الفلسطينية ولا حماس – بل ســـلطة ينبغي احترامهـــا، ويؤكد أن القطاع لا يمكن أن يظل مليئاً بالسلاح من بقايا حماس أو الجهاد، لأن الناس بحاجة للشـــعور بالأمان في منازلهم. المرحلة التالية، وفق حليلـــة، ستكون ضخ أموال هائلة في القطاع. وحســـب تقديره، تتطلب إعادة الإعمار استثمار 53 مليـــار دولار؛ إذ يقول: لقد حددنا دول الخليج المستعدة للاستثمار، لكن ينبغي أيضاً أن تضخ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مبالغ كبيرة.سمير حليلة يكرر أن شـــيئاً لن يتقدّم قبل إنهاء الحرب، لكنـــه أبدى بارقة أمل. ففي الأيام الأخيرة، كما يقول، يبدو أن إسرائيل وافقت لأول مرة على مناقشة إنهاء الحرب وليس مجرد وقف إطلاق نار مؤقت، وذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة. ويستمد حليلـــة أقواله من تصريـــح المبعوث الأميركـــي الخاص إلى الشرق الأوسط ســـتيف ويتكوف، الذي قال أخيراً خلال لقاء مع عائلات الأسرى الإسرائيليين إن الخطة ليست لتوســـيع الحرب، بل لإنهائها. نعتقد أنه يجب تحويل المفاوضات إلى صيغة الـــكل أو لا شيء: إنهاء الحرب وإعادة جميع الأسرى في الوقت نفسه – هذه هي الطريقة الوحيدة.

تصاعد الخلاف بين وزير الدفاع ورئيس الاركان الصهيوني
الحرب على غزة تشعل اخطر ازمة داخلية في تاريخ اسرائيل

شـــهدت أروقة القيادة السياسية والعســـكرية في الكيـــان الإسرائيلي تصعيدًا غير مســـبوق في حدة الخلاف بين وزيـــر الدفـــاع، إسرائيلي كاتس، ورئيـــس الأركان، الجنرال إيّال زامير، عـــلى خلفيـــة إجـــراءات التعيينات العسكرية العليا.

هذا النـــزاع، الـــذي اندلـــع حول صلاحيات الترقية والتنسيق الإداري، يعكس في جوهره انقسامًا أعمق حول الاستراتيجية العسكرية والسياسية في غزة، ويثير تساؤلات حادة حول مدى تماسك المؤسسات في وقت يخوض فيه الكيان حربًا معقـــدة تواجه تحديات أمنية وسياســـية كبـــيرة، يأتي هذا الخلاف في ظل أجواء مشحونة نتيجة استمرار العمليات العسكرية في قطاع غزة، والتـــي تتطلـــب تضافر جهود مؤسسية حقيقية بعيداً عن الخلافات الداخلية.

تفاصيل الأزمة

حسب ما نقلته صحيفة "جيروزاليم بوست"، رفض وزير الدفاع إسرائيلي كاتس المصادقة على سلســـلة ترقيات لضباط كبار، معتبرًا أن رئيس الأركان تجاوز التسلســـل الإداري المعمول به وأجرى التعيينات دون تنسيق مسبق مع مكتبـــه، واصفًا ما حـــدث بأنه "مخالف للبروتوكول"، واعتبر الوزير أن هذه الإجـــراءات قد تفتـــح الباب أمام تدخلات سياسية غير مناسبة في الشؤون العســـكرية، ما يهدد مهنية الجيش واستقلال قراراته.

في المقابل، أصدر الجيش بيانًا رسميًا يؤكد أن تعيين الضباط برتبة كولونيل فمـــا فوق هو مـــن صلاحيات رئيس الأركان، مشددًا على أن الإجراءات تمت وفق القواعد واللوائـــح الداخلية، مع الإشارة إلى أن موافقة وزير الدفاع تظل جزءًا من العملية ولكنها ليست شرطًا مبدئيًا لإجراء الترقيات.

هذه التصريحـــات تعكس بوضوح الخـــلاف العميق حـــول الصلاحيات وحدود التدخل بين القيادة العسكرية والمدنية في الكيان الإسرائيلي، وهو أمر يتكرر في أزمات مشابهة سابقة، لكنه هذه المرة يتخذ أبعادًا أكثر حساســـية بسبب الحرب الحالية.

خلفيات الخلاف

منصة "JFeed" أوضحـــت أن رئيـــس الأركان زامير حـــاول ترتيب لقاء مع الوزيـــر كاتس لعرض قائمة الترشـــيحات ومناقشتها، لكن مكتب الوزيـــر اعتبر الدعـــوة مفاجئة وغير مهيأة، مـــا دفع إلى رفضها، في المقابل، أصر الجيش على أن الدعوة تمت وفق البروتوكول المتبع وأن التنســـيق كان يجب أن يتم بسلاسة أكبر.

هذه الخلافـــات الإجرائية تتقاطع مع خلافات أعمق على مســـتوى إدارة الحرب، إذ يعارض زامير خطة الاحتلال الكامل لقطاع غـــزة ويفضل بدلاً من ذلك سياســـة الحصار والتدمير المركز التي يراها أكثـــر عقلانية وأقل تكلفة من الناحية العســـكرية والإنسانية، بينما يـــصر رئيس الـــوزراء بنيامين نتنياهو وحلفاؤه على أن الســـيطرة الكاملة على غـــزة ضرورية لتحقيق أهداف أمنية واســـتراتيجية، ما يزيد من تعقيد المشهد السياسي والعسكري داخل الكيان.

البعد الاستراتيجي

تقرير "فاينانشال تايمز" كشف أن نتنياهو وحلفاءه يدفعون نحو عملية احتلال شـــاملة للقطاع، بينما تُدرس أوساط سياسية عســـكرية مقترحًا وســـطًا يقوم على السيطرة على نحو 85% من غزة وترك 15% منها تحت الحصار العسكري والسياسي المستمر، كحل وســـط يحد من الخسائر ويقلل من المقاومة المحتملة.

هذا التباين في الرؤى الاستراتيجية لا يقتصر فقط على كيفية إدارة الحرب، بل يؤثر بشـــكل مباشر عـــلى ترتيب القيادة وتنظيم الجيش، حيث تُترجم الاختلافات إلى صراعـــات داخلية على صلاحيات التعيين والترقية، وتؤدي إلى توتر متزايد بين الوزير ورئيس الأركان، ويعكس هذا الانقســـام هوة عميقة بين صناع القـــرار المدنيين والقيادات الميدانية، ما يشـــكل تهديـــدًا لوحدة الصف الوطني في لحظة مفصلية.

أبعاد سياسية وعسكرية

الأزمة الحالية ليست الأولى من نوعها في تاريخ الكيان الإسرائيلي، فقد سبق أن شـــهدت الفترة الأخيرة استقالات واحتجاجات بين القيادات العسكرية والسياسية بســـبب الخلافات في إدارة الأزمات، وخصوصًا بعد هجوم أكتوبر 2023 الذي أســـفر عـــن مآسٍ أمنية كبيرة.

تقارير "الغارديان" وصفت الخلاف الراهن بأنه الأشد منذ تأسيس الكيان الإسرائيـــلي، نظـــرًا لتزامنه مع حرب مفتوحـــة وحساســـية المرحلة التي تتطلب تكاتفًا غير مسبوق، استقالة رئيس الأركان السابق هرتسي هاليفي عقب الفشل في التصدي لهجوم أكتوبر تعد علامة بارزة على هشاشة التنسيق بين المؤسستين السياسية والعسكرية، وتعكس غيـــاب آليات فعالـــة لإدارة الأزمات.

هذه الخلافات السياسية والعسكرية لا تؤثر فقط على القـــرارات اليومية، بل تمتد لتطال الروح المعنوية للجنود والموظفين العسكريين، الذين يشعرون بأنهم في مركز صراع مؤسســـاتي قد يؤثر على مسار العمليات الميدانية.

ردود الفعل الداخلية

داخل الجيش، يسود شعور بالقلق من تزايد التدخل السياسي في القرارات العســـكرية، وهو ما قد يهدد مهنية العمل العسكري واستقلاليته، في الوقت ذاته، تـــرى المعارضة السياســـية أن الأزمة تعكس غياب خطة استراتيجية موحدة لإدارة الحرب، وتهديدًا لفاعلية قيادة الكيان الإسرائيـــلي في مواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة.

محللون سياســـيون وعسكريون أشـــاروا إلى أن قضيـــة التعيينـــات والترقيـــات قد تكون مجـــرد واجهة لصراع أوســـع عـــلى النفـــوذ داخل المؤسسة، حيث يســـعى كل طرف إلى تثبيت موقعه في هرم السلطة، بعض الخبراء يحذرون مـــن أن التسريبات الإعلامية المتبادلـــة بين الطرفين تزيد من حدة التوتـــر وتؤدي إلى تآكل الثقة المتبادلة، ما يضعـــف من القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة وموحدة.

السيناريوهات المحتملة

تتراوح الســـيناريوهات المستقبلية بين اســـتمرار الوضع الراهن مع بقاء الخلاف ضمن حـــدود التوتر البارد، أو تدخل رئيس الوزراء شـــخصيًا لحسم النزاع من خلال تحديـــد الصلاحيات بدقة، وقد يشمل ذلك إجراء تغييرات في القيادة العسكرية أو السياسية.

هناك أيضًا احتمـــال تصعيد جديد للخلافـــات إذا اتخذ أي طرف خطوات أحادية، وخاصة مع تواصل العمليات العســـكرية في غزة وتزايـــد الضغوط الداخلية والخارجية، هذا الســـيناريو يحمـــل مخاطر حقيقيـــة على وحدة القرار العسكري والسياسي في الكيان الإسرائيـــلي، ويمثل تهديـــدًا مباشرًا لاستقرار الدولة في مرحلة حرجة.

الخلاف بين وزيـــر الدفاع ورئيس الأركان في الكيـــان الإسرائيـــلي ليس مجرد نزاع على ترقيات ومناصب، بل يعكس فجوة استراتيجية وأيديولوجية عميقـــة بـــين رؤية سياســـية تميل للحســـم العسكري الشـــامل ورؤية عســـكرية أكثر حذرًا تراعي التكلفة البشريـــة والميدانية. الرأي الراهن هو أن استمرار التصعيد يؤدى إلى إضعاف وحدة المؤسســـات وقدرتها على إدارة الأزمة الحالية والمستقبلية.